الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع الحضري

عنوان المذكرة:

ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية (دراسة ميدانية في سوق زقاق برمضان وسوق البخاري وسوق الأربعاء في مدينة بسكرة)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص:علم اجتماع الحضري

إعداد الطالبة:

سعدالله حورية

إشراف الدكتور :

ميدني شايب ذراع

السنة الجامعية:

2019 / 2018

إهـــداء

إلى من كرمها القرآن إلى من تحت قدميها الجنان.....

لكي حبيبتي الغالية "**أمي**" **ـ حفظك الله ـ**

إلى من تحمل مشقة الحياة وبكرة الصباح، إلى من أفنى نفسه من أجلنا إلى من هو في قلبي دائما دون غياب إلى أغلى حب في الحياة "أبي" **ـ أطال الله عمره ـ**

إلى أخوتي أحبتي حفظهم الله ، وكل صديقاتي مجدة ، سارة ، كنزة ، وزملائي أعزهم الله

إلى رفيق دربي وشريك حياتي وسندي في الحياة "إسماعيل"

أيضا إلى كل من كان لي عونا من قريب أو بعيد

شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى وأحمده حمدا كثيرا على توفيقه لي في

إتمام هذا البحث المتـواضع

أشكر أبي على ما وفره لي من دعم

أشكر الصديقة مجدة دباخ على مساعدتها لي

وأشكر الأستاذ المشرف ميدني شايب ذراع على كل ما بذله

من جهد ووقت لإخراج هذا العمل

كما أشكر لجنة المناقشة

الفهرس

فهرس المحتويات

مقدمة	أ – ب
الفصل الأول : موضوع الدراسة	
أولا: صياغة الإشكالية	6
ثانيا: فرضيات الدراسة	7
ثالثا: أسباب اختيار الموضوع	7– 8
رابعا: أهمية الدراسة	8
خامسا: أهداف الدراسة	8– 9
سادسا: تحديد المفاهيم	9– 11
الفصل الثاني: امتلاك غير الرسمي للمجال	
أولا: استعمالات المجال	16
ثانيا: أبعاد المجال	17–20
ثالثا: تقسيم المجال	21– 22
رابعا: وضعية المجال العمومي في الجزائر	23– 24
خامسا: صلاحيات الولاية والبلدية في تنظيم المجال	24– 25
سادسا: مظاهر امتلاك غير الرسمي للمجال	25– 26
الفصل الثالث: الأسواق الشعبية	
أولا: أسواق المدن (قراءة سوسيوتاريخية)	30– 36
ثانيا: أنواع الأسواق الشعبية	36– 37

ثالثا: التشكيل العمراني للأسواق الشعبية	37
رابعا: تخطيط الأسواق الشعبية	38- 43
خامسا: مشكلات الأسواق الشعبية	43- 44
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية الميدانية	
أولا: لمحة تاريخية عن مدينة بسكرة	47- 49
ثانيا : مجالات الدراسة	50 -51
1- المجال المكاني (الجغرافي)	50
2- المجال البشري	50
3- المجال الزمني	51
ثالثا : المنهج المستخدم	51
رابعا : أدوات جمع البيانات	52-53
1- الملاحظة	53
2- الاستمارة	53-54
خامسا: أساليب المعالجة الإحصائية	54
سادسا: العينة وكيفية اختيارها	54
سابعا : مواصفات العينة	55- 60
الفصل الخامس: تحليل وتفسير النتائج العامة	63-88
أولا: تفريغ وتحليل البيانات الميدانية	63- 85
ثانيا: تحليل وتفسير النتائج على ضوء الفرضيات	85- 87
1- النتائج الخاصة بالفرضية الجزئية الأولى	85- 86
2- النتائج الخاصة بالفرضية الجزئية الثانية	86
3- النتائج الخاصة بالفرضية العامة	87

رابعا: النتائج العامة	87- 88
خاتمة	90-91
فهرس الجداول	
قائمة المراجع والمصادر الإلكترونية	
الملاحق	

فهرس الأشكال

الرقم	عنـــــــوان	الصفحة
01	رسم بياني حسب السن	56
02	رسم بياني يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة	58
03	رسم بياني يوضح الحالة العائلية لأفراد العينة	59
04	رسم بياني يوضح سبب اختيار المبحوثين لهذا السوق تحديدا	64
05	رسم بياني يوضح ممارسة أفراد العينة نشاطهم بالتحديد	65
06	رسم بياني يمثل مدة ممارسة هذا النشاط	67
07	رسم بياني يوضح الأسباب التي دفعتهم لممارسة هذا النشاط	68
08	رسم بياني يوضح اعتبار هذا النشاط مصدر دخلهم الوحيد	69
09	رسم بياني يمثل امتلاكهم لهذا المجال	70
10	رسم بياني يمثل السلع التي يعرضونها	72
11	رسم بياني يمثل رض المبحوثين بهذا النشاط	73
12	رسم بياني يوضح الفترات التي يتم فيها ممارسة هذا النشاط	74
13	رسم بياني يمثل تعرض إفراد العينة لمضايقات داخل السوق	76
14	رسم بياني يمثل وجود تصريح لممارسة هذا النشاط	78
15	رسم بياني يوضح مراعاة السلعة عند وضعها	79
16	رسم بياني يمثل التعرض لمضايقات من طرف السلطات	81
17	رسم بياني يوضح رأي المبحوثين في اهتمام السلطة بوضعيتهم	82
18	رسم بياني يوضح رؤية المبحوث في منحه مكان	83

19	رسم بياني يوضح رؤية المبحوثين لمستقبلهم في هذه المهنة	85

فهرس الجداول

الرقم	عنـــــــوان	الصفحة
01	ملخص الاشتراطات والضوابط الخاصة باختيار مواقع الأسواق الشعبية	40-41
02	توزيع أفراد العينة حسب السن	56
03	المستوى التعليمي لأفراد العينة	57
04	الحالة العائلية لأفراد العينة	63
05	سبب اختيار المبحوثين لهذا السوق تحديدا	65
06	ممارسة أفراد العينة نشاطهم بالتحديد	66
07	مدة ممارسة هذا النشاط	68
08	الأسباب التي دفعتهم لممارسة هذا النشاط	69
09	اعتبار هذا النشاط مصدر دخلهم الوحيد	70
10	امتلاكهم لهذا المجال	71
11	السلع التي يعرضونها	73
12	رض المبحوثين بهذا النشاط	74
13	الفترات التي يتم فيها ممارسة هذا النشاط	76
14	تعرض إفراد العينة لمضايقات داخل السوق	77
15	وجود تصريح لممارسة هذا النشاط	79
16	مراعاة السلعة عند وضعها	80
17	التعرض لمضايقات من طرف السلطات	82
18	رأي المبحوثين في اهتمام السلطة بوضعيتهم	83
19	رأي المبحوثين في منحهم مكان لممارسة نشاطهم	84

20	رؤية المبحوثين لمستقبلهم في هذه المهنة	84

مقدمة:

تعد المدينة شكل من أشكال التجمع البشري الذي يعكس درجة التقدم والتحضر في شتى المجالات، حيث أن هذه الأخيرة قد صاغت نماذج مختلفة و أساليب حياتية تتماشى مع طابعها الاجتماعي والثقافي، إلا أنها أصبحت تعاني من مشاكل عديدة فرضها عليها النمو الحضري الناتج عن التقدم العلمي والتكنولوجي لكن مع هذا التقدم ثمة مشكلة عجز عنها الإنسان عن حلها بشكل واضح ، وهي ظهور أنشطة هامشية تتمثل في القطاع غير الرسمي الذي ولدا دخلا يساعد الفئات الفقيرة و لمهمشة على العيش

كما يتميز القطاع غير الرسمي بقدرة توفير العمل للجماعات التي لم تتمتع بفرص العمل ضمن القطاع الرسمي والعمل النظامي، فقد كانت نشأة القطاع غير الرسمي مقتصرة على الباعة المتجولين ، حتى تمركز في الأخير داخل الأسواق خاصة الأسواق الشعبية التي تعتبر مركز دخل للطبقة الهامشية ، حيث شهدت هذه الأسواق عدة ظواهر يمارسها العديد من التجار الفوضويين وذلك لامتلاكهم غير الرسمي للمجالات المتمثلة في الأرصفة والطرق مخلفة اكتظاظا بين المارة و انتهالك حرمة الغير وهذا ما أثر سلبا على الصورة الطبيعية والنظامية للأسواق

وبالرغم من هذه الممارسة غير الرسمية من بعض الفئات الهامشية ، إلا أنها تحتل مكانة في البناء السوسيو اقتصادي

ولتغطية دراستنا فقد ارتأينا إلى تقسيم الدارسة إلى فصول : ثلاثة فصول نظرية وفصليين تطبيقيين.

– الفصول النظرية :

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة وتناولنا فيه: الإشكالية، فرضيات الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، كما تطرقنا فيه إلى أهداف الدراسة و أهمية الدراسة، و بتحديد المفاهيم

الفصل الثاني بعنوان: امتلاك غير رسمي للمجال حيث تناولنا العناصر التالية: استعمالات المجال، أبعاد المجال، تقسيم المجال، وضعية المجال العمومي في الجزائر، صلاحيات الولاية والبلدية في تنظيم المجال وفي الأخير مظاهر امتلاك غير الرسمي للمجال

الفصل الثالث: تطرقنا إلى الأسواق الشعبية حيث تناولنا العناصر المتمثلة في: أسواق المدن (قراءة سوسيوتاريخية) ، التشكيل العمراني للأسواق الشعبية ، تخطيط الأسواق الشعبية كما تطرقنا إلى أنواع الأسواق الشعبية وختمنا بمشكلات الأسواق الشعبية

– الجاني الميداني يحتوي على : الفصل الرابع بعنوان : الإجراءات المنهجية للدراسة ، حيث ضم لمحة تاريخية عن مدينة بسكرة ، مجالات الدراسة ، المنهج المستخدم ، أدوات جمع البيانات ، أساليب المعالجة الإحصائية ، العينة كيفية اختيارها ومواصفاتها

أما الفصل الخامس تحت عنوان: تحليل وتفسير النتائج العامة تطرقنا إلى: تفريغ وتحليل البيانات الميدانية، تحليل وتفسير النتائج على ضوء الفرضيات، النتائج العامة

وفي الأخير قمنا بإعداد خاتمة للدراسة

أولا: الإشكالية

يعتبر موضوع المدينة الحضرية وما يرتبط به من مشكلات تحتل الصدارة في دراسات واهتمامات الباحثين ، حيث عرفت المدن تزايد كبير في عدد السكان الذي نتج عنه عدة مشكلات اجتماعية واقتصادية هذه الأخيرة عرفت قطاعين أحدهما رسمي و الذي يتم وفق مبادئ وقوانين تجسدها الدولة وقطاع غير رسمي والمتمثل في مختلف الأنشطة التي يمارسها الأفراد وذلك لامتلاكهم للمجالات بطرق غير رسمية ، حيث نمى هذا القطاع بسرعة وذلك لندرة فرص العمل النظامي فلقد كان في البداية عبارة عن تجار متجولين ليتمركز في الأخير داخل الأسواق .

وتشهد الجزائر جملة من الأسواق تباينت وتعددت أشكالها من أسواق مخططة رسمية و أسواق غير مخططة عشوائية أو فوضوية ما جعلها تشكل فضاء لمختلف الأنشطة الاقتصادية خاصة الأسواق الشعبية التي تعتبر مكان يتم فيه بيع وشراء السلعة الشعبية التي تتيح للمواطنين والمقيمين الحصول على احتياجاتهم بأسعار بسيطة ، كما يعتبر السوق الشعبي بمثابة مركز لكثير من الطبقات والشرائح الاجتماعية الهامشية (الباعة الفوضويين والمتجولين والطفيليين .....الخ) وذلك بفعل الكثير من العوامل أبرزها : الفقر الانحراف الاجتماعي ،البطالة ، التسرب المدرسي ، عدم توفر العمل لخريجي الجامعات وسوء التنظيم والتسيير من طرف الدولة بحيث أن التنظيم السليم يلعب دورا في عملية التنمية .

ومدينة بسكرة واحدة من المدن التي شهدت جملة من الأسواق الشعبية التي انتشرت داخلها ظواهر وأشكال عديدة المتمثلة في امتلاك غير الرسمي للأرصفة والطرقات والذي خلف عدة آثار سلبية على الفرد والمجتمع وهذا ما جعل المهتمين بالشأن الحضري يسعون إلى محاولة إيجاد الآليات والميكاليزمات الكفيلة بإعادة تهيئة وتخطيط المجالات

العامة وإعادة توازنها اللائق ، ومن خلال يمكن نطرح التساؤل التالي هل هناك دوافع أدت إلى انتشار ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية

ثانيا: فرضيات الدراسة

تعرف الفرضية بأنها حل أو تفسير مؤقت بشأن مشكلة معينة أو تقدير يتكون من عناصر صيغت كنظام منسق من العلاقات التي تحاول تغيير أحداث لم تتأيد بعد عن طريق الحقائق (الرشيد ، 2000 ،ص27)

وفي ضوء التساؤل الذي تم طرحه في إشكالية الدراسة تمت صياغة فرضية عامة وفرضيتين جزئيتين

الفرضية العامة:

هناك دوافع أدت إلى انتشار ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية

الفرضيات الجزئية:

تعتبر البطالة دافع لانتشار ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية

يعتبر غياب الرقابة القانونية دافع لامتلاك غير الرسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

إن عملية تحديد واختيار موضوع الدراسة هي عملية قائمة على جملة من الأسباب والعوامل تنقسم إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

الأسباب الذاتية:

تعتبر ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال خاصة داخل الأسواق الشعبية ظاهرة أصبحنا نلاحظها بشكل مستمر ودائم ، ويمكن لأي شخص طبيعي أن يلاحظها وهذا ما دفعني

إلى محاولة فهم وتفسير الدوافع التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة .

الأسباب الموضوعية:

باعتبار الأسواق الشعبية مصدر مهم لدخل الكثير من الطبقة الهامشية، والتي أصبحت تمارس فيه الكثير من الظواهر من بينها ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال فدراسة هذا الموضوع يعتبر من المحاولات لإبراز طبيعة هذه الظاهرة والأسباب الدافعة لانتشارها.

ثالثا: أهمية الدراسة

إن لكل بحث أكاديمي أهميته التي تدفع الباحث إلى محاولة التوصل إلى نتائج للإجابة عن تساؤلاته وتكمن أهمية دراسة ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال في انتشارها الواسع على المستوى المدينة وفي الأسواق الشعبية على وجه الخصوص وما يترتب عنها من مشكلات اجتماعية واقتصادية وغيرها ...

رابعا: أهداف الدراسة

الهدف الأساسي لهذا البحث هو الحصول على شهادة ماستر في علم الاجتماع تخصص حضري ، وهذه الدراسة تسعى إلى هدف أحدهما نظري والآخر تطبيقي :

بالنسبة للهدف النظري: هو التعريف بالموضوع المتمثل في امتلاك غير الرسمي للمجال والمحصور داخل الأسواق الشعبية.

أما الهدف التطبيقي فهو كالآتي:

دراسة ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال ومعرفة الدوافع التي أدت إلى نشوءها وانتشارها .

تشخيص الظاهرة ومعرفة مدى حجمها، والوصول إلى نتائج مع محاولة إيجاد حلول تحد من انتشارها.

خامسا: تحديد المفاهيم

يعتبر تحديد المفاهيم وشرح المصطلحات في أي بحث أمرا ضروريا وذلك لضرورته في تحديد الموضوع حيث أن عملية تحديد المفاهيم تساعد على الفهم الأمثل للموضوع فهي تشكل إطارا تصوريا لتحليل وتقصى واقع الظاهرة المدروسة ، وبذلك فهي تساعد الباحث على فهم الموضوع والتوصل إلى معالجة الظاهرة المدروسة بطرقة موضوعية بحث تتضمن دراستنا عدة مفاهيم من بينها :

ظاهرة:

يعرفها عالم الاجتماع الأمريكي "جيمي أرب" بأنها أية مادة أو موضوع تتعلق بطبيعة علاقة أو قيمة اجتماعية أو عملية اجتماعية

كما عرفها "ألن بيرو" بأنها كل علاقة وكل حادثة أو واقع يعبر بشكل أو بآخر عن أي مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية

ولعل من أكثر التعاريف انتشارا وذيوعا في الأوساط العلمية السوسيولوجية هو ذلك التعريف الذي وضعه "إميل دوركايم" الذي نص على أن الظاهرة الاجتماعية هي كل ضرب من السلوك ثابتا كان أم غير ثابت يمكن أن يباشر نوعا ما من القهر الخارجي على الأفراد أو هي سلوك يعم في المجتمع بأسره ، وكان ذا وجود خاص مستقل عن الصور التي يتشكل بها في الحالات الفردية (القريشي ،2012 ، ص 332)

امتلاك:

امتلك : امتلك الشيء : احتواه ، أصبح الشيء ملكه يتصرف بها كما يشاء (المعجم الوسيط القاموس المحيط قاموس عربي)

غير الرسمي :

ويمكن أن نعرفه ضمن الأنشطة غير الرسمية والتي تندرج معظمها ضمن القطاع غير الرسمي وهو: عبارة عن مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تتحقق في هامش التشريعات الجزائية ، الاجتماعية ، والضريبية بمعنى آخر هي الأنشطة التي تفلت من حسابات المحاسبة الوطنية حيث يعطي ثلاث أنواع : غير القانوني ، الخفي ، غير شرعي (قارة ؛ 2009؛ ص12)

في دراستنا اعتمدنا أن ندرس الجانب غير القانوني والذي تمثل في امتلاك مجالات بطرق غير رسمية .

التعريف الإجرائي لامتلاك غير الرسمي :

هو عبارة عن استحواذ لمختلف الأماكن والمجالات بدون وجود تصريح قانوني حيث يصبح ذلك المجال متعارف عليه من طرف الجماعات على أنه ملك لشخص معين

المجال (espace):

نستخدم هذا المفهوم كترجمة إلى اللغة العربية لكلمة (espace) في اللغة الفرنسية ،لكن بالرغم من أن القاموس الفرنسي والعربي يشيران إلى أن المعنى اللغوي الذي يقابل كلمة (espace) هي كلمة "فضاء" ولكننا نعتقد أن الدلالة الحقيقية هي الأساس الذي نختار من خلاله الكلمة المناسبة.

إن (espace) في اللغة الفرنسية تشير بوضوح إلى البعد الفيزيقي المادي فهي تستعمل للإشارة إلى أماكن

ولكنها أشمل منها، ولكن في اللغة العربية نجد أن كلمة "مجال" أقوى من كلمة فضاء من حيث الإشارة إلى البعد المادي و الفيزيقي (دريس ،1990، ص 10)

ويرى معجم الجغرافيا أن المجال هو التراث ومكاسب التهيئة السابقة ، الاقتصادية منها والاجتماعية و السياسية ومسرح رهانات قوة دائمة

ويتقاطع مفهوم المجال بشكل ضروري مع مفهومين آخرين هما السلطة والرمز، إذ امتلاك المجال هو امتلاك للسلطة كما أن امتلاك السلطة امتلاك للمجال وامتلاك الرمز امتلاك للسلطة والمجال، وبذلك يصبح الفعل لمجالي فعل سلطة وثقافة.

التعريف الإجرائي للمجال :

هو عبارة عن مكان أو فضاء عام داخل الوسط الحضري، يتميز بتنوع وظائفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما تمارس عليه مختلف الأنشطة الرسمية وغير الرسمية.

السوق:

مفهوم السوق في المعجم اللغوي : السوق هو الموضوع الذي يجلب إليه المتاع والسلع للبيع والابتياع (انطوان، 2002، ص 725)

يعرفه إبراهيم مذكور كما يلي : " السوق في اللغة الجارية مكان للبيع والشراء ، أما لغة الاقتصاد فإن السوق سلعة ما هو الحيز الذي ينشر فيه البائعون والمشترون انتشارا لا يمنعهم الاتصال بعضهم البعض اتصالا تاما ، وقد يكون هذا الحيز قرية أو حيا أو مدينة أو قصرا أو إقليما (مذكور ، 1975 ، ص 233)

حيث يعرف السوق عند الإقتصاديين : "بأنه إلتقاء العرض والطلب للسلع والخدمات أو رؤوس الأموال ، كما يعرف على أنه المكان أو التنظيم الذي يمكن البائعين والمشترين لسلعة معينة الإتصال ببعضهم البعض (عوض ، 2004 ، ص 225)

فالسوق ببساطة هو مجموعة من البائعين والمشترين في مكان محدد يقومون بتبادل السلع والخدمات في إطار تجاري ، وعادة يتكون السوق من شرائح سوقية بمثابة أجزاء مكونة له (رجم، 2004، ص 31)

الأسواق الشعبية :

هي عبارة عن مكان يتم فيه بيع وشراء السلع الشعبية والتي تتيح للمواطنين والمقيمين الحصول على احتياجاتهم بأسعار بسيطة وقد يكون السوق متخصصا في سلعة ما معينة تميزه عن باقي الأسواق (وزارة الشؤون البلدية والقروية ؛ 1426هـ ، ص 6)

يعتبر السوق الشعبي جزء من الثقافة المادية التي تمثل صدى لتقنيات ومهارات و صفات انتقلت عبر الأجيال وخضعت لنفس قوى التقاليد المحافظة والتنوعات الفردية التي يخضع لها الفن اللفظي فالسوق يحتكم إلى عناصر التراث لكونه يعتمد في الواقع على مجموعة من المعارف والخبرات التي تقوم على أساس الممارسات الفعلية للتقاليد ، حيث أن هاته المعارف والخبرات يتم توارثها عبر الأجيال المختلفة كي يتم المحافظة عليها (فاروق، 2008 ص 277)

هي عبارة عن انساق يرتكز مفهومها على المكان الذي يتم فيه تبادل السلع والخدمات على عكس نسق السوق في الاقتصاد الحديث الذي لا يفترض ضرورة المكان ومن هنا يمكن القول أن الأسواق التقليدية هي الأماكن التي يتعامل فيها البائعون والمشترون لغرض التبادل والتي تحمل عناصر اجتماعية وثقافية وسياسية (براح ، 2007 ،ص25)

التعريف الإجرائي للأسواق الشعبية :

عبارة عن مكان يتم فيع عملية البيع والشراء وبأسعار بسيطة، حيث أن السكان يرتادونه كثيرا، فالسوق الشعبي ببساطة مركز لذوي الطبقات الفقيرة والبسيطة.

أولا: استعمالات المجال

عندما نتحدث عن الاستعمال المادي للمجالات العامة الحضرية نجدها أكثر تعقيدا وتنوعا بما يسبب قدرة مختلف الفاعلين في المدينة على ترك أثر لهم في هذه المجالات إن الكثير من المجالات العامة (حدائق، ساحات، شوارع، أرصفة .....) يستعملها التجار المتجولون والأطفال والشبان لعرض سلعهم فيها وكسب قوتهم اليومي، وهذا ما جعل الكثير من المجالات تفقد الوظيفة التي أنجزت من أجلها (الترفيه، الحركة..) كما نلاحظ أن كثير من الشوارع والساحات العامة والأماكن الفارغة داخل المدن تحولت إلى مواقف غير قانونية للسيارات يفرض بعض الشبان على مستعمليها، دفع مقابل لتوقف سيارته وذلك دون أي ترخيص قانوني لاستغلال المكان.

حيث أن هناك أمثلة تظهر لنا أن الاستعمال هو الذي يعطي صورة اجتماعية قد تكون رسمية أو غير رسمية لمختلف المجالات عند سكان المدينة فهناك مثلا بعض الشوارع التي ليس لها وظيفة رسمية ولكن بسبب (امتلاكها) من طرف التجار القانونين والفوضويين تتحول بمرور الوقت إلى سوق ومن الممكن أن يأخذ شكلا قانونيا .

ومن هنا نلخص إلى أن الحقيقة الاجتماعية تسبق في غالب الأحيان الحقيقة القانونية فليس من الضروري أن يوجه القانون مجالا ما إلى وظيفة محددة حتى يستعمل وفقا لها ، ولكن سكان المدينة يضعون استراتيجيات وحسابات معقدة ومتناقضة في استعمال المجالات العامة الحضرية وعلى ضوء هذه الحسابات يمكن تغيير أسباب اختلاف استعمال شارع في وسط المدينة للتجارة وشارع آخر له نفس الشكل في أطراف المدينة للعب الكرة وعلى ضوئها أيضا يمكن تفسير توزع النصب التذكارية (الرسمية وغير الرسمية) داخل المدينة باختصار (دريس ،2007؛ ص 13)

يمكن القول أن القانون ليس هو الوحيد من يعطي للمجالات العامة أشكالا ووظائف ولكن ما هو عرفي غير رسمي له أيضا دوره في توجيه المجالات ماديا و رمزيا في المدينة والمجتمع.

ثانيا: أبعاد المجال

1)- المجال كوسط :

إلى حدود الخمسينات في العالم والسبعينيات في فرنسا يعتبر المجال وسطا جغرافيا يحدد معالم المجموعة البشرية والمشاهد الجغرافيا من حيث هو بيئة طبيعية وبشرية.

❖ **وسط طبيعي:**

لقد كان الطابع الطبيعي هو المحدد الرئيسي وذلك يرجع لظروف نشأة الجغرافيا في حضن العلوم الطبيعية بالإضافة إلى كون أهم مؤسسي الجغرافيا الحديثة كانوا من علماء الطبيعة نذكر منهم " فون هامبولت" و "راتزال " ، "ريتير" .....بالإضافة إلى النظرية التطورية لكل من "داروين "و"لامارك " فالمجال هو وسط طبيعي بالأساس وهذا الوسط هو المحدد الرئيسي لمعالم المشهد والتنظيم المجالي وتوطن الأنشطة والعمران وتوزع الظواهر الجغرافية من هنا نفهم الحتمية وأن الأصل والمحدد هو الطبيعة والناتج هو المجتمع ولا نستغرب أن نجد إلى اليوم الدروس تستهل بالمطيات الطبيعة .

❖ **وسط بشري:**

بدرجة ثانية نجد البعد الثقافي الذي يحدد معالم المجال الجغرافي من حيث التاريخ والحضارة والثقافة والعادات والتقنيات والمعتقدات ، هذا الوسط البشري محدد لمعالم المجال ويفسر اختلاف التنظيم المجالي في نفس الوسط الطبيعي .

❖ **المجال كبيئة:**

في هذا المستوى نجد أن المجال هو بيئة قبل كل شيء بمكونيها الطبيعي والبشري تحدد المجتمع والإنسان وتنظيم المجال من حيث هو وسط بيئي هذا المفهوم يجعل المجتمع في درجة ثانوية والإنسان غير فاعل يقتصر على التأقلم والتكيف .

2)- المجال كركيزة:

في قطيعة مع الوسط جاء مفهوم المجال الركيزة للنشاط البشري في إطار ثقافة تعتمد على الاقتصاد .

❖ **المجال كركيزة مادية للنشاط البشري:**

عبارة عن تلك الركيزة المادية الترابية التي تمكن الإنسان من التواجد وتعاطي نشاطه وخاصة الاقتصادية

❖ **المجال معطى محايد:**

المجال محايد وليس له تأثير على الإنسان والمجتمع و كأن العملية تقع في اتجاه واحد مما يطرح إشكالا آخر يتمثل في علاقة الإنسان بالمجال.

❖ **البعد المادي الاقتصادي:**

في هذا الإطار وما للولايات المتحدة من القوة الاقتصادية نجد أن البعد الاقتصادي يمثل البعد الأساسي وهو توجه كان متواجدا منذ نهاية القرن التاسع عشر.

❖ **وعاء للنشاط البشري: التوطن ـ التوزع**

المجال إذن هو وعاء للنشاط الاقتصادي ومن هنا نفهم أهمية دراسة التوطن و التوزع المجالي بمختلف أنواعها : الفلاحي ـ الصناعي ـ الخدماتي ـ العمران ،فالمجال هو تلك الرقعة الترابية، المادية والمحايدة التي تستقبل النشاط لكن مع نهاية الستينيات نبين أن المجال غير محايد وهو قبل كل شيء نتاج اجتماعي.

3) – المجال نتاج اجتماعي:

بينت الدراسات منذ نهاية الستينيات أن المجال هو نتاج المجتمع قبل أن يكون مثابة رقعة ترابية محايدة تخضع لقوانين ثابتة.

❖ **المجال صورة المجتمع:**

فالمجال صورة مصغرة للمجتمع وهو نتاج اجتماعي بعد أن يكون نتاجا للطبيعة وللتأريخ وبالتالي هو نتاج في مستويين نتاج مادي ونتاج فكري، فوراء كل نتاج نجد فاعلا ومنتجا ماديا وكذلك فكرة وتصور مسبق.

❖ **البعد الاجتماعي – السياسي:**

فالمنتج الأساسي هو المجتمع بمختلف قواه والفاعلين الاجتماعيين والايدولوجيا السائدة في المجتمع ومن هنا نفهم البعد الاجتماعي والسياسي للمجال قبل أن تكون الطبيعة أو التأريخ .

❖ **الفاعلون:**

في هذا الإطار نجد أن المجتمع هو تواجد فاعلين متفاوتي القوة ولكل أهدافه وإستراتيجياته يعدلها كلما وجب الأمر تبعا لموازين القوى و استراتيجيات الفاعلين الآخرين في المجتمع وبالتالي المجال ما هو إلا نتيجة التفاعل بين الفاعلين بما في ذلك التعاون والصراع بينهم ، فالسؤال يصبح هنا "من هو وراء هذا التنظيم " وبالتالي " لماذا " لأنه لا وجود لحتمية محددة والتنظيم المجالي ما هو في النهاية إلا خيار المجتمع في شقيه الواعي والغير واعي ، المبرمج والعفوي ، الضمني والصريح ، وبالتالي هناك خيارات أخرى ممكنة

ومن المهم طرح السؤال لماذا هذا التنظيم المجالي بالذات .

❖ **التفاوت الاجتماعي:**

من هنا نفهم أن المجال يمثل ركيزة لإعادة إنتاج المجتمع والنظام السياسي ولتوزيع السلطة وكيف أن التفاوت الاجتماعي ينتج تفاوتا مجاليا من حيث أن المجال هو صورة مصغرى للمجال فالمجال الجغرافي هو مجال منتج من طرف المجتمع بالأساس .

4) المجال كبعد سلوكي:

المجال هو كذلك رقعة يعيش فيها ويتحرك فيها الفرد وبالتالي فالانطلاق من الفرد أساسي لفهم المجتمع والمجال.

❖ **مركزية الفرد:**

بما أن المجتمع يتكون من الأفراد فإنه من البديهي أن يمثل الفرد الركيزة الأساسية لفهم الممارسات المجالية والتنظيم المجالي .

❖ **المجال المدرك المعاش والمتمثل:**

في الواقع نجد أن المنطلق الأساسي للممارسة المجالية هو مجال مدرك محسوس ، مجال معاش ومجال متمثل فالسلوك المجالي ينطلق من صورة ذهنية ذاتية ليحدد قراره من حيث التوطن والتردد والارتياد واختيار الوجهة والمسار والإقامة والترفيه ... الخ هذه الصورة الذهنية ذاتية أساسا، وغير موضوعية تخضع للوسط للمستوى الاجتماعي، المستوى التعليمي، التكوين الايدولوجيا السن ، النوع ، العادات ، الممارسة ، الأفكار المسبقة ، المهنة.

❖ **البعد النفسي:**

من هذا المنطلق أن علم النفس وعلم النفس الاجتماعي يمكننا من فهم السلوك والممارسة المجالية انطلاقا من الصورة الذهنية إلى اتخاذ القرار وصولا إلى السلوك والممارسة فالمجال إذن هو مجال ذاتي ونسبي يختلف من فرد إلى آخر ومن مجموعة إلى أخرى ، من هذا المنطلق

الصورة الذهنية للمجال هي المحدد للسلوك المجالي وتحدد مدى جاذبية أو تغير منطقة أو مجال معين وهو ما يفسر مثلا السعي نحو تلميع الصورة المجالية للمدن.

5)- التراب:

منذ الثمانينات أصبح التراب يعوض أكثر فأكثر المجال وبدورها المرجعية الترابية تنوعت وتعددت حتى أصبحنا نتحدث عن ترابيات .

❖ **المجال كتراب:**

التراب هو مجال ممتلك ومنظم ومراقب ومحدد من طرف مجموعة بشرية معينة.

❖ **أسس التراب : (التملك والانتماء)**

نجد التملك الجماعي المادي والرمزي من حيث هو ملك للجميع ومن حيث هو صورة للمجموعة (بالهادي ،2012، د ص)

ثالثا: تقسيم المجال

إن المجال الحضري يكون الإنسان طرفا فيه أي يتدخل ويتمركز حيث يعطي صفة لهذا المجال، ومن الممكن أن يتكيف معه ويقوم بتطوير بعض الأشياء فيه، حيث كان تقسيم المجال الحضري منذ القدم تقسيما وظيفيا ومنه قسم إلى المجال العام والمجال الخاص

1) – المجال الخاص:

يعتقد المؤلفين أنه لا يمكن لمفهوم الخاص أن يتأسس وفق مفهوم واحد ، بل إن محتواه يتشكل من التقاء وتقاطع العديد من العناصر المستقلة غير المتجانسة ، بعضها يتعلق بالنشاطات وأخرى بالمكان وأخرى بالمكان و أحرى بالأفراد ويمكن تلخيص هذه العناصر فيما يلي :

- الحق في عدم تدخل السلطات الخارجية أي أن الأماكن والنشاطات العامة لا يحق فيها للجهات الخارجية (رسمية أو غير رسمية) أن تتدخل في تنظيمها وتسيرها ، لأن ذلك من صلاحيات مالكها الخاص ، ويرجع له تحديد من يدخل إليها ومن بإمكانه أن يطلع عليها .
- عدم وجود إمكانية الرؤية الاجتماعية يقصد المؤلفين بهذا المعيار أنه لا يمكن لعامة الناس أن يشاهد ما يجري في المجالات الخاصة أو كيف تجري النشاطات الخاصة لأنها محجوبة عن أعينهم ولا يمكن رؤيتها.
- التحكم الثقافي حيث تمتاز المجالات الخاصة بأنها متحكم فيها ثقافيا ، بحيث عدد الثقافات التي يمكن أن تتواجد فيها دفعة واحدة يمكن لصاحبها أن يتحكم فيه حسب رغباته وقدراته ولذلك فإن للفرد الحرية الكاملة في الظهور بشخصيته الحقيقية دون الحاجة إلى التظاهر أو إخفاء عناصر منها ، لأنه ليس مطالب باحترام العام ، إن المجال الخاص يعطي الفرد استقلالية ذاتية واسعة تسمح له بممارسة أهواه وتحرير رغباته المكبوتة في بعض الجوانب.

كما اجتمعت هذه الخصائص في مجال واحد أو نشاط واحد ، كما زادت خصوصيته وكلما قلت كلما بدأ المجال الخاص أو النشاط الخاص – أو النشاط الخاص – في التحول تدريجيا لأن يكون " عاما " وهنا تظهر لنا المجالات الخاصة (وكذلك العامة) ترابية تنطلق من الأكثر خصوصية (أو الأكثر عامية) لتصبح عامة أو خاصة .

2) المجال العام :

وفيه تتمركز مختلف الأنشطة الاقتصادية والثقافية و الدينية، ويقصد ذلك المحيط الخارجي أي" خارج البيت"، والذي يجمع بين مختلف الفئات الاجتماعية بما في ذلك الجماعة أين تلتقي فيه مختلف الأنشطة الإنسانية.

يقول "نبيل بايحوف" و "جون كلود دافيد" أن مفهوم المجال العام في اللغة الفرنسية "public " يشير إلى عدة معاني (هو ما ملك للدولة وما هو مشترك بين الجميع ، أو ما هو مراقب من طرف الدولة) وهذا التعريف يقتضي وجود نظام ديمقراطي جمهوري ، تكون فيه الدولة

جهاز مكلف لممارسة السلطة باسم الجميع ولمصلحة الجميع ، ولو أن ذلك يحسس أحيانا بأنه نوع من الإقصاء أو السيطرة ، إذ ما هو عام يتحدد أولا كشرط ضروري بوجود الدولة التمثيلية التي هي خاصية من خصائص الأنظمة الديمقراطية .

أما في اللغة العربية فإن كلمة " عام " حسب بايحوف و دافيد لا تغطي جميع المعاني التي تشير إليها "public" في اللغة العربية اللاتينية بل يجب لذلك (لذلك تغطية المعاني المتعددة) تجنيد كلمتين (أو مفهومين) على الأقل هما " حكومي الذي يعني كل ما هو حكومي الذي يعني كل ما هو ملك للحكومة والدولة الرسمية "عام " الذي يعني كل ما هو مشترك وجماعي (دريس 2006 ـ 2007 ، ص10)

رابعا: وضعية المجال العمومي في الجزائر

❖ سابقا:

لقد كان المجال العمومي في الجزائر سابقا أي بعد الاستقلال إلى غاية الثمانينات يؤدي كل وظائفه كما يجب دون أي خلل في معظم الأحيان ، وهذا يمكن إرجاعه إلى جملة من الأسباب المحصورة فيما يلي :

اهتمام السلطات العمومية بالمجال العمومي والسهر على حمايته وصيانته وتنظيمه حيث كانت المراقبة المستمرة و المنظمة التي كان يقوم بها كل من حراس البلدية بالتعاون مع الشرطة والدرك الوطني وتطبيقهم الصارم للقوانين والعقوبات ، ونذكر بعض التدخلات التي كان يقوم بها الحرس البلدي من أجل المحافظة على المجال العمومي فقد كان في السابق أي في هذه الفترة وقت محدد لإدخال كل ما يوضع على الشرفات وذلك على الساعة 14 مساءا حيث يمر الحرس البلدي في هذا الوقت ليعطي الإشارة ويعاقب كل من لا يمتثل لهذا القانون وفي كل صباح يمرون على شوارع البلدية لمراقبة ما إذا كان هناك أمر يستدعي تدخل البلدية لإصلاحه والمراقبة المستمرة في مواجهة التعديلات على المجال ولو بالتعاون مع البلدية .

❖ **حاليا :**

لقد عرف المجال العمومي في الجزائر منذ الثمانينات تغييرا سلبيا حيث عرف خللا في وظائفه وتشويشا في نظامه و تدهور في صيانته ، وقد يعود إلى المشاكل العديدة التي عانت ومازالت تعاني منها بلادنا خاصة منذ انخفاض البترول والنزوح الريفي وتزايد سكان المدن من جراء تدهور الوضع الأمني ، كل هذه الظروف وغيرها جعلت السلطات المعنية بالمجال العمومي تتراجع عن أداء مهامها كما ينبغي . فأول ما نلاحظه غياب الحرس البلدي وتقلص البلدية وتحكمها في السكان أو تسيير البلدية بالإضافة إلى المديونية التي صارت البلدية تعاني منها إذ بقيت الشرطة في مواجهة مع المتعدين على المجال العمومي ، بعد غياب الحرس البلدي كما كان في السابق ، وفي هذه الظروف حدث امتلاك للمجال العمومي بطريقة أو بأخرى وتم استغلالها بصفة غير شرعية و يتجلى هذا في الامتلاك غير الشرعي من طرف بعض الأطراف لأماكن عمومية يستغلونها دون أي رخصة ودون مراعاة المصالح والمنفعة العامة ، وعلى سبيل المثال التجار الذين استحوذوا على الأرصفة و يضعون سلعهم عليها دون التفكير في سلامة الراجلين ونفس الوقت نجده عند بعض أصحاب المطاعم والمقاهي الذين يضعون المعطيات الطاولات في كل الرصيف المحايد لمتاجرهم وتفكيرهم فقط هو استقبالهم أكبر عدد من الزبائن غرض الربح ، ويتجاهلون الضرر الذي يسببه هذا العمل على المجال وتحويل دوره .

إن أكثر الذي يلاحظه المتجول في المدينة أو العاصمة هو انتشار ظاهرة بصفة مذهلة ألا وهي ظاهرة امتلاك إعادة توظيف الرصيف حيث تحولت إلى أسواق فيها مختلف السلع تخلت عن وظيفتها وهي السير براحة بالنسبة للراجلين والحفاظ على سلامتهم ونفس الشيء نجده في الساحات العامة ، الحدائق ، المحطات ...الخ .

خامسا: صلاحيات الولاية والبلدية في تنظيم وحماية الطريق العمومي

إن الدور الذي تلعبه الجماعة المحلية لا يتوقف على مساهمتها في تطوير المنشآت القاعدية للطرق بل يتعداه إلى ضمان حمايتها وتنظيم استعمالها والانتفاع بها بما يحقق سلامة و أمن

المواطنين ، ففي مجال تنظيم الطرق والمرور فقط حول القانون لرئيس المجلس الشعبي البلدي حيث يكون دوره كالتالي :

- تحديد المساحات الخاصة للراجلين وإقامة قواعد سير

- ضبط تسيير الطريق العمومي .

- ضبط ضمان احترام الاتفاقيات المقررة له على الأملاك المجاورة

- تهيئة مساحات لإيقاف السيارات وتنظيم وقوفها.

- يحدد كيفية تشغيل الأرصفة من طرف التجار كما يتعين عليها أيضا المتابعة الدائمة ومراقبة التقنية الصحيحة للرخص المسلمة لطالبي شغل الرصيف أو الطريق أو جزء منها أو القيام بأشغال تحت أو فوق الطريق أو بعض ملحقاته ومدى احترامهم للشرط الذي تضمنها و اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان المحافظة على الطريق بكل أجزائه وبما فيه وسلامة استعماله (بودراع ،2000 ص5 - 6)

سادسا: مظاهر امتلاك غير رسمي للمجال

- باعة الأرصفة والطرقات: (التجارة غير الرسمية)

❖ باعة الأرصفة :

باعة الأرصفة هم باعة التجزئة الذين يعرضون سلعهم على أرصفة الشوارع سواء افترشوا الأرض مباشرة أو استخدموا لذلك مناضد أو عربات يد ، ويتمركز هؤلاء الباعة عادة على الأرصفة والممرات الرئيسية والفرعية للأسواق التجارية المزدحمة بالسكان(فاصل، 1430هـ ص 5)

❖ تعريف التجارة غير الرسمية :

يمكن التمييز بين صنفين من التجارة غير الرسمية وهي:

– التجارة غير الرسمية الممارسة على مستوى المحلات: أي المحلات التجارية التي لا يمتلك أصحابها رخص للاستغلال أو سجلات تجارية

– التجارة غير الرسمية الممارسة على الأرصفة والطرقات : يعتمد أصحابها على بيع منتجات وسلع رخيصة الثمن نسبيا ، متخذين من أرصفة الشوارع مجالات لتصريف سلعهم المعروضة على طاولات أو عربات صغيرة يجرونها ومن التعاريف المعتمدة في تحديد القطاع غير الرسمي نذكر :

تعريف " كابت هارت " جزء من قوة العمل والموجود خارج سوق العمل المنظم .

تعريف " بفي فرمان " هو ذلك القطاع الذي يتألف من باعة الشوارع والمتجولين وغيرهم من العاملين لحسابه الخاص في مهنة منخفضة الإنتاجية، هذا القطاع نمى نتيجة تزايد فرص العمال النظامية (عنون ، 2012 ،ص144)

2)– أسباب انتشار التجارة غير الرسمية :

إن انتشار النشاطات التجارية على أرصفة الشوارع تشكل ملاذا علميا وسهلا لفئة كبيرة من الشباب والأقل منهم سنا ومن أهم أسباب انتشار هذه التجارة ما يلي :

– لا تتطلب رأس المال .

– عدم الحصول على محل تجاري (عدم تسديد أعباء الكراء والكهرباء والماء والحراسة والتأمين)

– لا تتطلب وسائل مالية معتبرة

– عدم الحصول على تكوين معين أو شهادة دراسية

– عدم الحيازة على رخصة أو ترخيص ما

– غير خاضعة للرقابة (التهرب الضريبي ، عدم دفع الغرامات المالية) .

3)- الأضرار التي تسبب فيها التجارة غير الرسمية :

من أهم الأضرار التي تسبب فيها التجارة غير الرسمية لممارسة النشاطات على الطريق هي :

- المساس بالنظام العام و أمن وطمأنينة المواطن .

- تدهور المحيط والإطار المعيشي من خلال احتلال الفضاءات العمومية و استغلالها .

- التهديد المستمر لصحة و أمن المستهلك جراء بيع منتجات ذات نوعية ومصدر مشكوك فيها .

- التهرب والغش الضريبي المؤديان إلى نقص كبير في إيرادات الخزينة العمومية .

- المنافسة غير المتكافئة اتجاه التجار المسجلين في السجل التجاري والخاضعين للضريبة و الأعباء المعتادة (يعقوب ، د س ، د ص)

أولا: الخلفية التاريخية لأسواق المدن

❖ العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام

لقد كان حرص العرب وميلهم الشديد في العصر الجاهلي إلى التجارة موضوعا تداولته الألسنة "إسترابون" (حوالي 63 ق م) وصفهم بأنهم شعب محترف للتجارة والدلالة، وقال "فليني مهين " كان أهل الجزيرة العربية يعملون في التجارة أو الرعي أو الغزو ...حيث جاء في التوراة وصف للثروات وللتجارة في دول العرب القديمة.

في العصر الجاهلي كان للعرب أسواق موسمية عدة، في نقاط مختلفة من أنحاء الجزيرة العربية تقام في أيام محددة من السنة وكان سكان الجزيرة وسائر القبائل ينتقلون دوريا من سوق إلى أخرى إذ يقومون بالشراء والبيع والمقايضة ولقد كانوا منذ ذلك الزمن البعيد يشاركون في الأسواق التي تقام خارج الحجاز والجزيرة العربية، أي في العراق وبلاد الشام والحبشة وبناءا على قول "اليعقوبي" كان العرب في الأسواق العشرية في العصر الجاهلي آمنين على أرواحهم أموالهم، حتما أن هذا الآمان المالي والروحي محصورا بالأيام التي كانت تقام فيها السوق، فمن ضمن العادات التي كان العرب في العصر الجاهلي يحافظون عليها عدم انتهاك حرمة السوق أي عدم التعرض لأرواح الناس ولأموالهم وكان الناس يتولون الدفاع عنها بأن يختاروا من كل سوق مجموعة للقيام بهذا العمل.

بناءا على قول"اليعقوبي" كان بين العرب جماعات أخرى لم تكن تراعي حرمة الأشهر الحرم وحرمة مكة وتحلل الأعداء على أرواح الناس وأموالهم، وتاليا لا تتوانى في أيام السوق عن الظلم والتعدي، وكان هؤلاء يلقبون ب "المحلين" ومعظمهم من قبائل أسد و طي وبني بكر وبني عامر، لذلك كان عدد من ذوي المروءة والصالحين، يتعاهدون على حماية المظلومين وصد المعتدين ويتسلحون لحماية الأسواق من جو المعتدين وكان يطلق على

هؤلاء اسم "الذادة المحرمين" وهم في معظمهم من بني عمرو وبني تسميم وبني حنظله وبني هذيل وبني تنيان وبني كلب، وكان الناس حين يحضرون الأسواق يتخلون عن أسلحتهم ويضعونها على الأرض.

يرى بعض الباحثين الغربيين أن إقرار حرمة الأشهر الأربعة، التي كانت توضع فيها الخصومات كلها جانبا كان يهدف إلى تيسير التردد إلى هذه الأسواق الموسمية، ولولا ذلك لشل الصراع القبلي والخصومات بين قبائل التجارة في الحجاز كليا، فقد كانت هذه الأسواق تتيح للأعراب بيع ما يفيض من منتجاتهم، وشراء مؤمنتهم لذلك لم يكن ممنوعا ورود التجار من غير العرب إليها .....

من ناحية أخرى كانت الاجتماعات التي تعقد في أثناء إقامة هذه الأسواق فرصة جيدة لنشر العقائد والأفكار وترويجها فالنبي محمد صلى الله عليه وسلم كان يحضر هذه المواسم يدعو القبائل إلى الإسلام وزمان إقامتها ومكانها: سوق "دومة الجندال "، في واحة تحمل الاسم نفسه تقام في ربيع الأول سوق "هجر" في البحرين في شهر ربيع الآخر، سوق "عمان" في البحرين في جمادي الأول، سوق "المشقر" في البحرين في جمادي الآخرة، سوق "صحار" في عمان الأيام العشرة الأوائل من شهر رجب، سوق "الحباشة" في أرض تهامة في غرب الحجاز في شهر رجب، سوق "الشحر" على ساحل البحرين بين عمان وعدن، في شهر شعبان سوق "عدن" في خليج عدن قرب باب المندب، في شهر رمضان "عكاظ" أكبر الأسواق في العصر الجاهلي وأشهرها في الوادي الواقع بين نخلة والطائف، في شوال أو ذي القعدة، سوق "حضر الموت" في جنوب الحجاز في منتصف ذي القعدة، سوق "ذي المجاز" قرب عكاظ"، في أول ذي الحجة، سوق "المجنة" قرب مكة في موسم الحج تقريبا، سوق "الحجر" من يوم عاشوراء إلى آخر المحرم ، وبعض الأسواق الأخرى كسوق "بدر" وسوق بني القينقاع وسوق "عثر، وأسواق محلية أصغر كانت تتردد إليها القبائل والعشائر العربية لشراء مؤونتها.

من بين الأسواق كانت أسواق ثلاث : هي عكاظ والمجنة وذي المجاز، تحظى بالأهمية القصوى من الناحية الاجتماعية، وكان لعكاظ المكانة الأولى لما حظيت به من الشعر العربي من شأن ومقام وكان سادة العرب يتولون الإشراف على هذه الأسواق ورئاستها وتقاضي العشور من المتعاملين فيها، وكل سوق من هذه الأسواق كانت مشهورة بسلعة معينة فسوق هجر كانت مشهورة بكثرة التمر، وسوق عدن بالأدوية والعطور، وسوق صنعاء باللؤلؤ والجلود المدبوغة والحديد والكحل وكانت المعاملات في بعض هذه الأسواق مثل سوقي الشحر و منى تتم فيه برمي الجمار، وفي بعضها الآخر كسوق دومة الجندل على شكل ميسر ببيع الحصاة، وقضى الإسلام على هذه العادات.

- **عـكاظ:**

كانت سوق عكاظ في العصر الجاهلي أكبر أسواق العرب الموسمية وأشهرها على الإطلاق، تقام مرة واحدة في السنة استمرت مائة وثلاثين سنة بعد الإسلام، لقد قيل أن السوق ظاهرة فريدة من نوعها لما حظيت به من شأن وقيمة عالميتين كمركز اقتصادي ومعنوي في دنيا العرب، كانت عكاظ سوقا واسعة مكتظة بالسلع والأمتعة للتجارة ، كما كانت ملتقى أهل السياسة والأدب ، وساحة تتجلى فيها الخصوصيات العرقية والثقافية للشعوب وللقبائل وكان مكان انعقادها في البداية كسائر الأسواق العربية الموسمية ، معبدا جاهليا فيه أنصاب وأوثان وبجواره حرم يقع في سهل واسع إلى الجنوب الشرقي من مكة بين النخلة والطائف كان هدا المكان مقصد عرب الشمال والجنوب للمتاجرة مع قبائل نجد، وكان منطلق القوافل إلى اليمن والشام والخليج الفارسي وبابل ، وقد تحول إلى سوق بعد خمس عشرة سنة من عام الفيل أي قبل الإسلام بأقل من ربع قرن ، ظلت سوق عكاظ لمدة قرن ونصف القرن أكبر أسواق العرب، وكانت تنعقد بحسب أحد الأقوال في شهر شوال وبحسب قول آخر في الأيام العشرين الأخيرة من شهر ذي القعدة والتجارة في هذه السوق كانت حرة بسيطة دون أي أجر أو ضريبة للقيمين والمشرفين عليها، في هذه السوق كانت

تعرض جميع أنواع البضائع الناطقة والصامتة، كالغلال والجلود المدبوغة والأقمشة والإبل والمواشي والعبيد ، وما كان يستورد إلى هذه السوق من المناطق البعيدة لم يكن له مثيل في أي سوق أخرى ، وكانت الجلود العكاظية التي تستورد من المناطق البعيدة ذات شهرة كبيرة وكانت الملوك يقايضونها بمختلف أنواع البضائع.

في هذه السوق كان كبار التجار يجرون الصفقات الكبيرة، إلا أن الوضع فيها بدأ يتغير تدريجيا بعد الإسلام وهكذا ظلت سوق عكاظ طيلة قرن ونصف القرن أكبر سوق وأهم ساحة سياسية وأدبية.

- **المربد:**

سوق البصرة الكبرى ، و وارثة سوق عكاظ كانت في الأصل مكانا واسعا في ضاحية البصرة الغربية ، لصحة الصحراء تباع فيها الإبل وتحولت في العصر الأموي إلى سوق عمومية ثم صارت بالتدريج معرضا تقام فيه محافل الشعر والأدب وتعرض السلع وتباع وكانت كذلك منتدى للقاءات الأعراب ومحاوراتهم ومنتزها لأهالي البصرة ، ازدهرت سوق المربد وأحبها الناس وبنو فيها البيوت الجملية وفي العصر العباسي صارت مكانا للتسلية والفرجة،فالمربد في الأصل سوق للإبل حتى جاء عصر الأمويين فأصبحت سوقا عامة نجد فيها جميع أنواع البضائع

❖ **المرحلة الإسلامية في أقطار الشرق الإسلامي :**

يمكن دراسة الأسواق الإسلامية بحسب امتدادها الجغرافي من خلال قسمين رئيسين :

- المنطقة العثمانية – الصفوية
- مناطق الأطراف

1) –المنطقة العثمانية – الصفوية:

كانت للتجارة الخارجية في هذه المنطقة التي ظلت مستقرة حتى أواخر القرن العاشر الهجري دور في تقريب الخصوصيات الثقافية والحضارية وتلاحمها ، حيث تظهر آثارها بوضوح في الخصائص المعمارية الأساس للأسواق وفي مؤسستها فعلى سبيل المثال يوجد شبه واضح وظاهر للعيان بين عمارة رباط بنيت في العام 733هـ (1314 م) ، في منتصف الطريق التي تصل تبريز بقروين ، وبين أخرى في حلب تعود إلى العصر نفسه ، يوجد فريق آخر من الباحثين المسلمين لا يرون أن التقارب و الوحدة ناتجان من العوامل الاقتصادية والمسيرة التجارية العظيمة فقط، وإنما السبب الأصلي في رأيهم هو المشتركات الإيمانية والعقدية التي أثرت تأثيرا عميقا ومباشرا في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية، مثلا التصميم الموحد تقريبا للمراكز التجارية والأسواق في المدن الإسلامية وبخاصة تصميم المباني الرئيسية جاء نتيجة هذا الاشتراك والإتحاد في العقيدة حتى القرن العاشر.

في كل الأحوال كانت أسواق حلب و أصفهان أجمل الأسواق في ذلك العصر ، أما أسواق مدينة بورصا التركية فعلى الرغم من أن بناءها غير متزامن حاليا، وقد تعرضت لتغيرات عديدة حين أعيد تعميرها بعد الحريق الكبير الذي حدث في العام 958 م هـ ، من الممكن هنا ذكر سوق مدينة القدس الفريدة من نوعها كالمدينة نفسها إن أسواق تبريز وطهران و أراك ومعظم أبنيتها لا يعود تاريخ بنائها إلى أبعد من منتصف القرن الثالث عشر ، وتتمتع أبنيتها بكثير من الأحكام ووحدة النمط إن الأجزاء الخارجية لمعظم هذه الأسواق هي في حالة انهيار وعلى سبيل المثال سوق قزوين القديمة إذ يتزايد بسرعة الخراب والانهيار فيها، أما أسواق طرابلس (لبنان)، وبابل(إيران) ، ومعرة النعمان (سوريا) والقيسارية (تركيا)، والموصل وكركوك (العراق) وأردنه وتوقات في (تركيا) فهي أيضا على الرغم من صغرها تمتع بجمال خاص و مميز.

- **القاهرة:**

سوق القاهرة أيضا لبساطة أبنيتها والمواد القديمة في البناء لا يمكن عدها جزءا من السوق التقليدية لأن ذلك التجمع يفتقد معظم معايير السوق فمحلات التجارة والأزقة وحتى محور القصبة الرئيسية بين باب زويلة وباب الفتوح ليست منظمة في صفوف متناسقة، وإنما يشاهد فيها على الجانبين مساجد عدة ومنازل متعددة الطبقات، وأرض بور ووكالات عدة (خانات، ساريات) ومقبرة ومصانع ومعابر مقفلة بنيت مجملها بمواد بناء غير متجانسة، وفوق هذه المعابر لا وجود لسقف أو غطاء ، وتكثر فيها الوحدات السكنية.

- **مراكش:**

تشبه أسواق مراكش أسواق المدن الإسلامية الأخرى من حيث تجمعها في مركز المدينة ووحدتها المعمارية وعدم وجود البيوت السكنية في الأجزاء الرئيسية، وتجاوز أماكن بيع المفرق وبين الجملة والمشاغل الحرفية لكن يوجد خصوصيات عدة تميزها من سائر الأسواق ففي مدن مراكش الكبرى كناس ومكناس ومراكش والرباط، تفتقر الأسواق إلى أسقف دائمة وعمارة هذه الأسواق أكثر بساطة و أقل كلفة من شبيهاتها في الشرق الأوسط ، والقيساريات المجمعة في الجزء المركزي من السوق هي إحدى الخصوصيات الأخرى لهذه الأسواق.

- **تونس:**

في تونس جميع المعابر الرئيسية في الأسواق مسقوفة بالقباب الحجرية ، وعمارة هذه الأجزاء موحدة النسق والطراز كالأسواق الإيرانية والسورية ، أجمل نماذج هذه المجموعات هي سوق الباي وسوق الشاشية والجزء المسقوف بالقباب ، من أسواق القيروان وسفاقس وسوسة لا يعود إلى أبعد من القرن الحادي عشر ومن هنا يتبين أن الرغبة في تنسيق الأسواق اقتضتها الضرورة في القرنين الحادي عشر والثاني عشر ، فقد سعت تونس في هذا العصر في أكثر من مجال إلى تقليد الصورة الأكثر فخامة لمدينتي اسطنبول ودمشق.

- **أفغانستان:**

أسواق أفغانستان يشملها تعريف السوق الشرقية بصورة مباشرة لأنها شديدة الشبه بالأحياء التجارية الهندية ، إن السوق الأفغانية التقليدية القديمة هو سوق الهرات التي لم يطرأ تغيير يذكر على بنيتها الأساس، أسواق هرات وكندهار ذات المحوريين المتقاطعة عموديا تقسم المدينة القديمة إلى أربعة أجزاء ينتهي كل منها بإحدى بوابات المدينة الأربع نقطة تقاطع هذين المحوريين في وسط المدينة هي مركز السوق وعلى طرفيه من دكاكين بيع المفرق والمشاغل الحرفية مبعثرة ومتباعدة كما هو الحال في مدن الهند، هاتان السوقان الخطيتان غير مسقوفتين مطلقا ، لكن بحسب الأوصاف لأسواق أفغانستان في النصف الأول من القرن الرابع عشر كانت بعض أقسامها مسقوفة، فإن أهم المعايير التي ينطبق على أساسها نموذج السوق الشرقية الإسلامية على أسواق أفغانستان هي عن خلوها من الوحدات السكنية، دكاكين بيع المفرق تمتد على طول الشوارع الرئيسية ، تتمركز تجارة الجملة خلف الشوارع الرئيسية ما يسهل التواصل المكاني والعملي، بناء معظم الخانات يشبه بناء الخانات الإيرانية أو على الأقل تجميع قسم من مباني السوق في مجموعات كبيرة موحدة الشكل والطراز(مجموعة من المؤلفين، 2012 ، ص145)

ثانيا: أنواع الأسواق الشعبية:

1) السوق الدائمة:

وهي المكان المحدد الذي يوجد فيه الحوانيت التجارية وفي هذا المكان يتخذ البائعون مواقع لعرض بضائعهم ويجتمع فيه الناس وقد يأتي بعضهم من قرى مجاورة لعدم توفر سلع معينة في قراهم.

2) السوق الموسمي:

وهي التي تربط بمكان معين ومكان محدد ففي الأعياد والاحتفالات الدينية تقام الأسواق حيث تفتح هذه الأعياد والاحتفالات الدينية فرص التبادل الاقتصادي نتيجة لاجتماع عدد كبير من الناس من مختلف القرى والبلدان.

3) السوق الأسبوعي:

وهي التي تقام في يوم محدد من أيام الأسبوع يأتي إليها الناس من عدة قرى منتشرة في منطقة واحدة أو مناطق بعيدة وتقام فيها هي الأخرى وفي بعضها أسواق ممثلة على التوالي كل في يوم محدد من أيام الأسبوع.(سامعي ، 2007 ، ص139)

ثالثا: التشكيل العمراني للأسواق الشعبية

التشكيل العمراني للسوق يأخذ ثلاث أشكال مختلفة وهي:

❖ **الأسواق الخطية:**

وهي الأسواق التي تقع على محاور الحركة الرئيسية وتأخذ الأسواق شكل الشارع ويأخذ الشارع إحدى الصور التالية:

شارع تجاري يسمح بمرور السيارات وهذا النمط لا يتوفر به حركة آمنة للمشاة نظرا لاختلاطها بحركة السيارات.

❖ **الأسواق المشعبة:** وهي عبارة عن الأسواق خطية متشعبة من نقطة تجارية معينة أو من فراغ عمراني يتميز بنشاط معين مثل فراغ المساجد الذي تتشعب منه الأسواق الخطية بحيث تكون المسارات الهامة المؤدية لهده النقطة هي المسارات التجارية المكونة للسوق.

❖ **الأسواق المجمعة:**

هي عبارة عن تجمع للسوق التجاري حول فراغ عمراني تتم فيه عملية البيع والشراء بداخل السوق مما يوفر حركة آمنة لحركة المشاة بداخل السوق وكذلك سهولة عملية البيع والشراء.

رابعا: تخطيط الأسواق الشعبية:

1) تصنيف السوق:

من المعطيات التخطيطية الهامة التي يجب أخدها في الاعتبار عند تخطيط الأسواق الشعبية تصنيف السوق ويتم التصنيف طبقا لثلاث تصنيفات وهو تصنيف زمني وتصنيف وظيفي وتصنيف المستوى التخطيطي.

- **التصنيف الزمني:**

ويقصد به تصنيف الزمن الذي يعقد فيه السوق هل هو موسمي يعقد كل فترة معينة (سنة، شهر،أسبوع .....الخ).

- **التصنيف الوظيفي:**

ويقصد به تصنيف الوظيفة التجارية للسوق هل هو سوق متخصص في سلعة معينة أم هو سوق غير متخصص ومتعدد ودلك بهدف توفير الاحتياج اللازمة للسلع (تخزين، خدمات .....الخ).

- **التصنيف التخطيطي:**

ويقصد به نطاق الخدمة الذي يخدمه السوق (المستوى التخطيطي) هل يخدم القرية أم المدينة أم يخدم الإقليم ككل حتى يمكن تحديد مردود دلك المستوى التخطيطي على كل من (موقع السوق، مساحة السوق، نوع السلع المتداولة، الخدمات المطلوبة....الخ).

2)ضوابط واشتراطات الموقع

– في حالة الأسواق الموسمية (سنوية، شهرية) على مستوى المدينة أو الإقليم، يجب أن تكون خارج الكتلة العمرانية للمدينة ومرتبطة بشبكة الطرق الرئيسية.

– في حالة الأسواق اليومية أو الأسبوعية أو الدائمة ومن الممكن أن تكون داخل الكتلة العمرانية للمدينة وبشرط أن تكون مرتبطة بشبكة الطرق الرئيسية للمدينة لسهولة الحركة منها واليها دون أن تسبب إعاقة لحركة المرور كما يشترط أن يكون موقع السوق ملائما للاستعمالات المحيطة به وفي حالة عدم توفر الموقع المناسب للسوق خارج الكتلة العمرانية للمدينة.

- **العلاقة بخطوط الضغط العالي:**

– ألا يكون الموقع داخل حرم خطوط كهرباء الضغط العالي وان يبتعد عنها مسافة لا تقل عن 35م

- **ميول الموقع:**

– أن تكون الأرض المخصصة للموقع مسطحة أو ذات انحدارات بسيطة لا تزيد الميول بها عن 3 لتحقيق سهولة عمليتي التصميم والتشغيل.

- **العلاقة بشبكات البنية الأساسية:**

– يجب أن يتوفر بالموقع المقترح كافة شبكات البنية الأساسية التي تساعد على سهولة عمليات التشغيل للسوق (كهرباء، صرف صحي ..).

- **إمكانية التوسع الأفقي:**

– يفضل أن يتوفر إمكانية التوسع المستقبلي للسوق طبقا لمخطط المنطقة وبما يتلاءم مع الاستعمالات المحيطة وإمكانات الموقع .

- **المنطقة الفاصلة حول الموقع:**

للحماية البيئية والبصرية يفضل أن يحاط بالموقع العام للسوق الشعبي بمنطقة فاصلة يمكن تشجيرها للفصل بين الاستعمالات المحيطة ولا يقل عرضها عن 20م.

- **صلاحية التربة للبناء:**

يجب أن تكون تربة الموقع صالحة للبناء عليها ويوضح جدول (01) ملخص الاشتراطات والضوابط الخاصة باختيار مواقع الأسواق الشعبية وعلاقتها بالاستعمالات الأخرى على مستوى المدينة

جدول رقم (01) : يوضح ملخص الاشتراطات والضوابط الخاصة باختيار مواقع الأسواق الشعبية :

العنصر	الضوابط والاشتراطات
علاقة السوق بالكتلة العمرانية للمدينة	– في حالة الأسواق الموسمية (سنوية – شهرية) تكون خارج الكتلة العمرانية – في حالة الأسواق الدائمة اليومية أو الأسبوعية يمكن وضعها داخل الكتلة العمرانية ويشترط أن تكون مرتبطة بالطرق الرئيسية
العلاقة بالمخطط الهيكلي للمدينة	– يجب أن يكون الموقع ملائما للاستعمالات المحيطة الحالية والمستقبلية وهذا يتطلب المعرفة التامة بالمخطط المقترح للمنطقة
– العلاقة بمناطق تجميع النفايات والورش الصناعية ومحطات معالجة مياه	– لا يقل البعد عن 3 كم بين موقع السوق وبين مناطق تجمع النفايات والورش الصناعية ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي

الصرف الصحي	
– العلاقة بخطوط كهرباء الضغط العالي	– آلا يقل بعد الموقع عن خطوط كهرباء الضغط العالي عن 50 م
العلاقة بالميول و الانحدارات	– آلا تزيد الميول بالموقع عن 3%
– العلاقة بشبكات البنية الأساسية	– يجب أن تتوفر بالموقع جميع شبكات البنية الأساسية (كهرباء مياه صرف صحي ....)
–العلاقة بالاستعمالات المحيطة	يفضل أن يحاط الموقع بمنطقة فاصلة يمكن تشجيرها ولا يقل عرضها عن 20 م
– العلاقة بصلاحية التربة للبناء	– يجب أن تكون التربة بالموقع صالحة للبناء عليها
– إمكانية التوسع المستقبلي	– يفضل أن يتوفر بالموقع إمكانية التوسع الأفقي المستقبلي

المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية، 1426 ص 14

3) تحديد المناطق الرئيسية للسوق:

تحديد مناطق السوق الرئيسية من أهم الخطوات الأساسية عند البدء في عملية تخطيط الأسواق مع الأخذ في الاعتبار العلاقة الوظيفية التي تربط هده المكونات بعضها ويتم تقسيم مكونات السوق إلى ثلاث مناطق رئيسي:

- منطقة المدخل والإدارة:

وتشمل هده المنطقة المدخل ومكتب للأمن والإدارة ومكتب يمثل فرع البلدية وفرع للدفاع المدني والشرطة في حالة الأسواق الكبيرة بالإضافة إلى أماكن انتظار.

- منطقة المخازن والمستودعات:

وهي المنطقة المستخدمة في تخزين البضائع الخاصة بالمحلات التجارية وتختلف هده المنطقة في المساحة طبقا لأنواع السلع المتداولة في السوق ويمكن تواجدها بداخل بعض الأسواق والبعض الآخر تكون منطقة التخزين ملحقة بالمحل ويتحكم في دلك نوع السلع التجارية وطريقة حفظها.

4) دراسة العلاقة الوظيفية لمكونات السوق

يجب حصر كافة عناصر السوق ودراسة العلاقة الوظيفية والمكانية مع بعضها البعض عن طريق عمل ما يسمى بجدول العلاقات الوظيفية للعناصر وهده الخطوة من الخطوات الهامة التي يجب إتباعها قبل البدء في عملية تخطيط السوق.

5) الاعتبارات الأساسية لتخطيط السوق:

يعتمد مخطط السوق على مجموعة من الاعتبارات الأساسية الهامة التي يجب إتباعها عند القيام بإعداد مخطط السوق وتتلخص هذه الاعتبارات فيما يلي:

- اعتبارات توزيع الاستعمالات:

فصل السوق عن الاستعمالات المحيطة بمنطقة فاصلة لا يقل عرضها عن 20م ويتم تشجيرها وزراعتها لتحسين البيئة العمرانية

- اعتبارات الحركة:

الفصل التام بين المدخل المخصص للمترددين على السوق بالسيارات الخاصة (الناس) وبين المدخل المخصص لسيارات النقل الخاصة بالبضائع.

الفصل بين المسارات المخصصة لحركة المشاة والمسارات المخصصة لحركة السيارات بداخل السوق.

- اعتبارات بيئية:

استخدام مسارات المشاة المظللة بداخل السوق لتسهيل عملية التسوق.

مراعاة الظروف المناخية للمنطقة في تخطيط السوق من حيث الفراغات والمسارات وشبكة الطرق.

استخدام المواد المحلية والملائمة للبيئة في عملية الإنشاء

- اعتبارات إدارية وأمنية:

توفير منطقة إدارية وأمنية ومكتب يمثل البلدية وتكون هده المنطقة على علاقة قوية بالمدخل والمنطقة التجارية.

الالتزام باشتراطات الدفاع المدني لتحقيق الملائمة والوقاية من الحريق.

خامسا: مشكلات الأسواق الشعبية

تتلخص هذه المشكلات فيما يلي:

- وجود بعض الاستعمالات المجاورة للسوق وغير الملائمة لنشاط السوق مثل الورش الصناعية ومحطات معالجة الصرف الصحي أو مناطق تجمع القمامة ....الخ) مما يؤثر على السوق سلبا من الناحية البيئية.

- ضعف ارتباط موقع السوق بشبكة الطرق الرئيسية مما يزيد من صعوبة الوصول للسوق.

– تواجد السوق بداخل الكتلة العمرانية القديمة بدون تطوير لها يزيد من مشاكل تلك المنطقة(مشاكل مرورية وازدحام للسيارات)

– صعوبة التحذيم على السوق – صعوبة وصول سيارات الدفاع المدني في حالة الطوارئ....الخ.

–عدم وجود أماكن انتظار سيارات للمترددين على السوق أو أماكن انتظار سيارات النقل الخاصة بالبضائع.

– نقص الخدمات بالسوق (دورات المياه أماكن مظللة ...الخ).

– عدم توفر الخدمات الأمنية والإدارية (شبكة إطفاء الحريق مبنى إدارة السوق تابع للبلدية أو الأمانة...الخ).

– ضعف الرقابة الصحية على السلع بداخل السوق وخصوصا السلع الغذائية – حيث يجب أن يكون هناك مكتب تابع للبلدية يقوم بهذا الدور حفاظا على الصحة العامة.

– عدم وجود أقسام متخصصة للسلع بداخل السوق في حالة الأسواق التي يكون بها أكثر من سلعة تجارية مما يسبب صعوبة الشراء للمترددين على السوق.

– عدم تناسب المساحة المخصصة للمحلات التجارية أو المخصصة للعرض مع السلع المعروضة مما يؤدي إلى امتداد مساحة عرض السلع للمسارات الخارجية وإعاقة الحركة داخل السوق.

– عدم الفصل بين المداخل الخاصة بالمترددين ومداخل سيارات النقل الخاصة بالبضائع(وزارة الشؤون البلدية والقروية، 1426 هـ، ص ـ ص 12 ـ 13)

أولا : لمحة تاريخية عن مدينة بسكرة

مدينة بسكرة هي ولاية تقع في الجهة الجنوبية الشرقية من الجزائر تبعد عن العاصمة البلاد ب 400 كلم حيث يحدها من الشمال ولاية باتنة التي تبعد حوالي 120كلم ومن الشمال الغربي ولاية مسيلة ب 310 كلم ومن الشمال الشرقي ولاية خنشلة ب 200كلم ومن الغرب ولاية الجلفة ب 277 كلم والجنوب ولاية الوادي ب 220 كلم، ولاية بسكرة على مساحة إجمالية تقدر بنحو 21671 كلم مربع، و تضم 33 بلدية موزعة على 12 دائرة إدارية يقطنها 633234 ألف نسمة وبكثافة سكانية بمعدل 28 ساكن لكل كلم، ويقدر تعداد السكان المشتغلين ب 8808 منهم 22902 في الفلاحة و 65181 في قطاعات أخرى وهي بذلك من أكبر الولايات الجنوبية.

تتكون تضاريس الولاية من عناصر متباينة حيث تتمركز الجبال في الشمال وتحتل مساحة هامة والسهول تمتد على محور شرق غرب وتمثل سهوب لوطاية و الدوسن و ليوة و طولقة وسيدي عقبة وزريبة الوادي وتتميز تلك المناطق بتربة عميقة وخصبة أما الهضاب فتقع في الناحية الغربية من إقليم الولاية وتشمل دائرتي أولاد جلال وسيدي خالد فيما تغطى المنخفضات المناطق الجنوبية والشرقية من تراب المدينة وأهمها شط ملغيغ ، حيث تلقب الولاية بعروس الزيبان و بوابة الصحراء.

ظلت التسمية الحقيقية لمدينة بسكرة محل خلاف بين المؤرخين سواء منهم العرب أو الأجانب ، فيرى الجغرافي المؤرخ " شارل تيسو" أن اسمها " فيسيرا" وهي كلمة رومانية تعني المحطة التجارية أو "بيسينام" "Pisicinam " نسبة إلى المنبع المعدني حمام الصالحين وهو اسم مدينة بسكرة حاليا، أما المؤرخ زهير الزاهري فيرى بأن اسم مدينة بسكرة نسبة إلى حلاوة تمرها، وبين تعدد التسميات تبقى مدينة بسكرة مرتبطة بتاريخ منطقة الزيبان ، وقد قال فيها الرحالة البكري وبسكرة كورة فيها مدن كثيرة قاعدتها بسكرة، وهي مدينة كثيرة النخيل والزيتون وأصناف الثمار، وهي مدينة مسورة عليها خندق وأهلها على مذهب أهل المدينة في

القرن السابع ميلادي ، وقد مرت عبر تاريخها الطويل بعدة مراحل أولها المرحلة الرومانية في الضفة اليسرى لوادي سيدي زرزور، وقد تم تحريرها من طرف الجيوش الإسلامية على يد الفاتح عقبة بن نافع الفهري ، وتم طرد الحاميات الرومانية منها، وبعد الفتح الكامل دخلت مدينة بسكرة مرحلة الحكم الإسلامي، فدخلت في البداية تحت حكم الخلافة الأموية ثم أصبحت مقاطعة تابعة للدولة الأغلبية بتونس من " **182-296**" هـ، كما حكمها الفاطميون من " **296-262**"هـ، وبعد انهيار دولة الموحدين وقعت بسكرة تحت سلطة الحفصيين في تونس وفي هذه المرحلة اكتسبت مدينة بسكرة خصائص المدينة الإسلامية، حيث وصفها كل من الحازمي والبكري بقولهم " مدينة بسكرة فيها مسجد، مدرسة، بئر ماء عذب، يحيط بها سور ولها بوابات خارجية ، باب المقبرة ، باب الحمام وباب ثالث"، ولم تطل مدة إقامة الحفصيين في مدينة بسكرة حتى دخلها حسن آغا التركي وجعل فيها حامية تركية سنة **1541**، وفي أيام صالح رايس خضعت المدينة لنظام الجزائر **1552** وبني بها الأتراك برجا عند منبع المياه، وفي القرن السابع عشر تمكنت بسكرة من المحافظة على أهميتها الاقتصادية والتجارية ، وظلت منطقة أهلة بالسكان ، تتميز بموقع خاص بين التل و الصحراء، زاد من أهميتها إنتعاش تجارتها وازدهار زراعتها، مقسمة بذاك إلى سبع(07) مناطق وهي الكرة، قداشة، باب الضرب ، باب الفتح ، لمسيد ، رأس القرية ، مجنيس. وبعد دخول الاستعمار الفرنسي الجزائر، أدرك الموقع الاستراتيجي الذي تحتله هذه المدينة، لكونها بوابة الصحراء فاستولى عليها سنة **1844**، وقد تم في هذه المرحلة تشييد حامية بها عرفت باسم قلعة "سان جرمان"، لكن صمود المواطنين بقيادة الحاج محمد الطيب العقبي قضى على هذه الحامية، واستمرت المقاومة على عدة جبهات تصدت للفرنسيين وعملائهم إلى غاية ثورة الزعاطشة سنة **1848** بقيادة الشيخ بوزيان إلى أن وقعت ثورة العامري سنة **1876** قرب طولقة. لتستمر المسيرة النظالية بمختلف توجهات ومشارب اطيافها السياسية والاجتماعية وتعدد وسائلها وأساليبها الكفاحية (السياسي إلى الثوري المسلح) في مواجهة غطرسة ووحشية المستدمر، ليبقى بذلك شعبها يقود مسيرته الثورية مستخدما في ذلك شتى

الوسائل والوسائل ضد الاستعمار الفرنسي. كما كانوا سباقين إلى تنظيم صفوف الثورة التحريرية الكبرى. (الدكتور سعدان، العربي بن مهيدي ، العقيد سي الحواس و غيرهم). وقد كانت منطقة الزيبان إحدى المناطق الحصينة التي لجأ إليها الثوار، وساعدهم على ذلك التفاف الشعب حولهم ومعرفتهم لطبيعة الأرض التي تميز بسكرة و ما حولها حتى نالت الجزائر استقلالها وحريتها (ميدني ، 2013 ، ص156)

المصدر: مديرية التهيئة والتعمير ولاية بسكرة

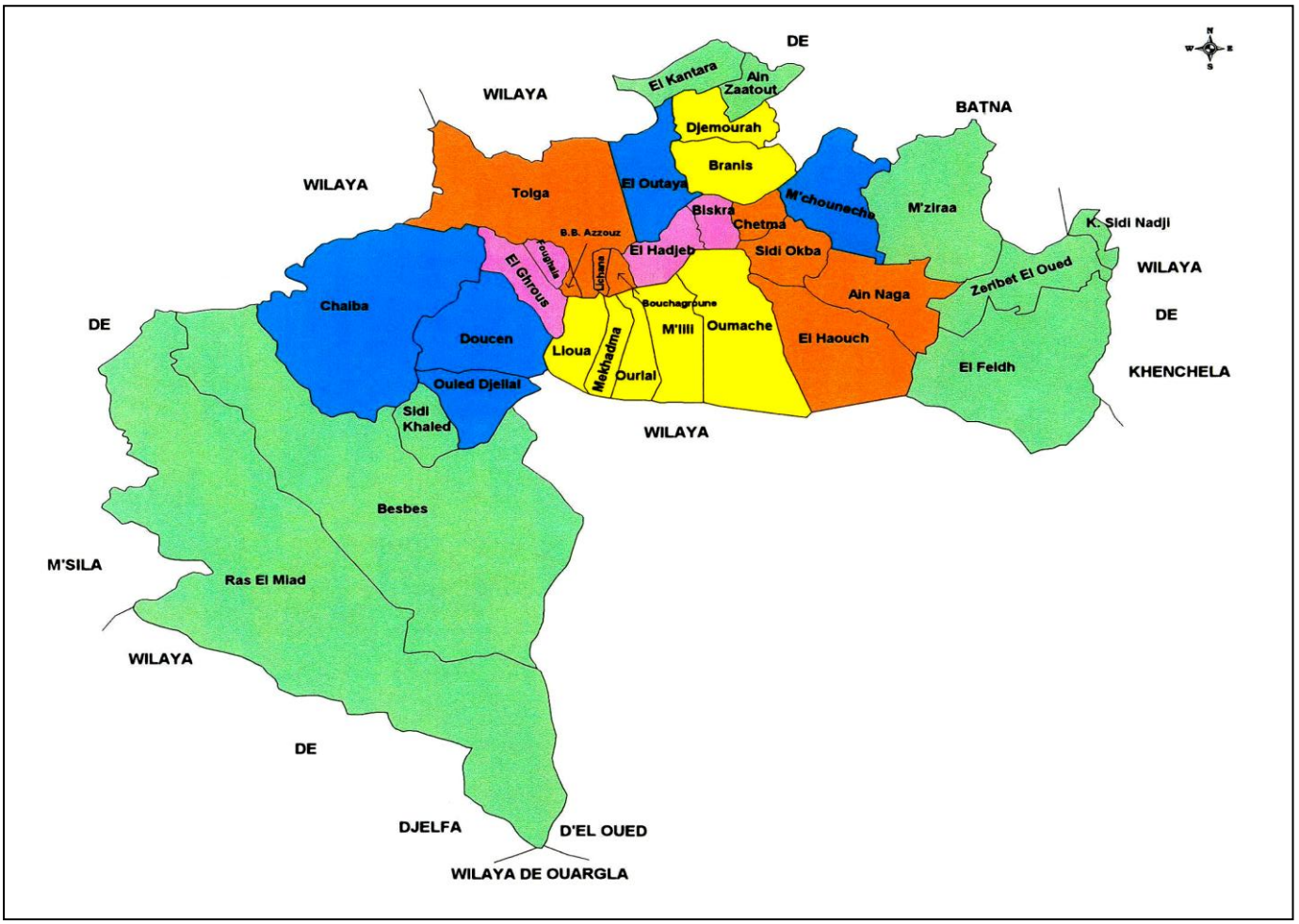

خريطة ولاية بسكرة

المساحة : 21509.80 كلم2دد الدوائر : 12

33عدد البلديات :

ثانيا : مجالات الدراسة

نقصد بمجال الدراسة المنطقة الجغرافية التي أجريت فيها الدراسة للبحث والمبحوثين الذين يشكلون مصدر معلومات الظاهرة وبالتالي فإن مجالات الدراسة كانت كما يلي:

1)- المجال المكاني:

ويقصد بالمجال الجغرافي مكان إجراء الدراسة الميدانية ولقد أجريت الدراسة الميدانية على ثلاث أسواق في مدينة بسكرة منها السوق أسبوعي الدائم والذي أنشئ بموجب قرار السلطات الوصية عام 1986 المتمثل في سوق الأربعاء والأسواق الأخرى التي تم تشكيلها بطريقة عشوائية المتمثلة في سوق البخاري وسوق زقاق برمضان حيث تعود هذه التسمية إلى الحي الذي تتواجد فيه هذه الأسواق

2)- المجال البشري:

و نقصد الأفراد الذين أجريت عليهم الدراسة حيث تضمنت دراستنا في المجال البشري على عينات متكونة من مجموعة من التجار البائعين والتي تمثل النسبة المأخوذة من المجتمع الأصلي.

وبما أن موضوع دراستنا يدور حول ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية فالمجال البشري للدراسة هنا التجار البائعين الذين يمتلكون المجال بطريقة غير رسمية داخل الأسواق بخاصة على الأرصفة والطرقات.

2)- المجال الزمني:

ونقصد المدة الزمنية المستغرقة لإنجاز الدراسة والتي تمت خلال مراحل السنة الجامعية، حيث دامت دراستنا الميدانية حوالي ثلاث أشهر، حيث مررنا بثلاث مراحل وهي:

1)- المرحلة الأولى:

وتتمثل في النزول إلى ميدان الدراسة بغية استكشافه واختيار الأسواق التي تلاءم موضوع الدراسة ومن ثم جمع المراجع والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة حيث تم طرح الإشكالية وتحليل الفرضيات ومن ثم البدء في الموضوع ودام أوائل شهر أفريل 2019.

3)- المرحلة الثانية:

وهي العمل في الجانب الميداني وذلك كان في بداية شهر ماي 2019 من خلال القيام بصياغة مبدئية للاستمارة وذلك وفقا للفرضيات المقترحة، حيث تم عرضها على الأستاذ المشرف والذي قام بدوره بتعديل بعض الأسئلة وبعد ذلك تم عرضها على أستاذة مختصين في علم الاجتماع الحضري وذلك حتى تأخذ شكلها النهائي بعد ذلك قمنا بتجريبها على بعض التجار حيث كانت معظم الأسئلة واضحة أما فيما يخص التعليل على بعض الأسئلة لم يتم الإجابة عليها لدى معظم التجار من ثم قمنا بحذفها وبعد ذلك تم تعديها لتأخذها صورتها النهائية وفي 12 إلى غاية 16 ماي تم توزيعها على المبحوثين و استرجاعها في نفس اليوم.

3)- المرحلة الثالثة:

قمنا في هذه المرحلة بتصنيف وتفريغ البيانات ووضعها في جداول بسيطة ومركبة من أجل تحليلها ورصد نتائج الدراسة وقد دام ذلك إلى غاية أوائل جوان 2019.

ثالثا: المنهج المستخدم

إن اختيار المنهج يعد خطوة أساسية تتحكم في سير الصحيح للدراسة، لذلك يجب على الباحث اختيار المنهج الذي يتناسب مع طبيعة موضوعه، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة أو نسبية ومطابقتها إلى حد ما مع الواقع المدروس ثم يمكن تعميمها ومن خلال هذا يمكن تعريف المنهج على النحو التالي:

يعرف "رشيد زرواتي" (2008 ، ص156) المنهج : هو عبارة عن مجموعة من العمليات والخطوات التي يقوم بها الباحث بغية تحقيق بحثه ، حيث يهدف المنهج الوصفي إلى جمع بيانات ومعلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة ومن ثم دراسة وتحليل ما تم جمعه بطريقة موضوعية وصولا إلى العوامل المؤثرة على تلك الظاهرة (البياتي ، 2008 ،ص66).

فطبيعة الدراسة هي التي تحدد المنهج المستخدم هي التي تحدد المنهج المستخدم ووفقا لما تطرقنا إليه فإن المنهج المستخدم في دراستنا هذه هو المنهج الوصفي باعتباره يتماشى مع طبيعة البحث ويندرج هذا البحث ضمن الدراسات الوصفية التي تهدف إلى تحديد خصائص الظاهرة

ويعرف المنهج الوصفي على أنه مجموعة من الخطوات والإجراءات المنظمة التي تستخدم في الوصول إلى القوانين العامة التي تفسر القضايا (عبيدات ، 1999، ص35)

ويقوم المنهج الوصفي بالبحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة المدروسة على صورة كمية أو نوعية أو نوعية ، يهدف إلى جمع بيانات كافية عن الظاهرة وتحليل وتفسير ما تم جمعه من بيانات بطريقة موضوعية وذلك من أجل فهم مضمون الظاهرة والتعرف على العوامل المكونة والمؤثرة عليها (توفيق ، 2007 ، ص40)

فإن توظيفنا للمنهج الوصفي كان بغية تشخيص ظاهرة امتلاك غير رسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية والوقوف على الدوافع المترتبة على انتشارها.

رابعا : أدوات جمع البيانات

هناك العديد من الأدوات التي تستخدم للحصول على البيانات من الأفراد الذين يشملهم البحث، حيث تختلف الأبحاث في اختيارها للأدوات وذلك تبعا لاختلاف المواضيع ، فهناك من يكتفي باستخدام أداة واحدة وهناك من يستخدم أكثر من أداة وفي بحثنا هذا تم الاعتماد على أداتين من أدوات جمع البيانات والمتمثلة فيما يلي:

1)- الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من الوسائل الهامة في جمع البيانات في الدراسات الوصفية فقد تم الاعتماد على الملاحظة والتي يلعب فيها الباحث دور المشاهد بالنسبة للظاهرة، حيث أن هذا النوع من الملاحظة لا يتضمن سوى النظر إلى موقف اجتماعي معين دون المشاركة الفعلية، وهذا ما يجعلها تمتاز بالموضوعية لأن الباحث يكون بعيدا عن الظاهرة(غرايبية ، 2002 ، ص50)

كما أن استخدام الملاحظة في جمع المعلومات والبيانات تعتبر وسيلة مهمة وأساسية في دراسة العديد من الظواهر الاجتماعية، فمن خلالها يستطيع الباحث أن يطلع على ما يريد في ظل ظروف طبيعية، وهذا ما يزيد في دقة المعلومات التي حصل عليها (عبيدات ، 2002 ، ص81).

وقد استخدمنا في بحثنا الملاحظة البسيطة ، بمعنى نلاحظ الظاهرة كما تحدث تلقائيا في ظروفها الطبيعية وذلك بهدف جمع البيانات وتفسيرها من إيجاد أسباب حدوثها

3)- الاستمارة:

استمارة تجريبية: من الضروري على الباحث أن يقوم بإعداد استمارة تجريبية، وذلك حتى يتمكن من معرفة صحة الاستمارة، ومعرفة تجاوب المبحوثين مع الأسئلة المطروحة في الاستمارة بحيث قمنا بتجريب الاستمارة على مجموعة من التجار وقد وجدنا أن معظم الأسئلة تم الإجابة عليها ماعدا بعض الأسئلة المتعلقة بالتعليل حيث قمنا بحذفها.

حيث تعرف الاستمارة: على أنها وسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق إعداد استمارة يتم تعبئتها من قبل عينة ممثلة من الأفراد ويسمى الشخص الذي يقوم بإملاء الاستمارة بالمستجيب (ربحي، 2001 ، ص156) .

وفي بحثنا هذا قمنا بإعداد استمارة تتضمن على أسئلة مغلقة حيث كانت الأسئلة محددة بشكل دقيق والإجابة عليها ب "نعم" أو " لا "، وأسئلة مفتوحة و أخرى كانت تابعة للأسئلة المغلقة.

وقد تضمنت الاستمارة 20 سؤالا موزعين على ثلاثة محاور:

-**المحور الأول:** ويتناول البيانات الشخصية (1-3)

-**المحور الثاني:** تعتبر بطالة الشباب دافع لانتشار ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال من(4-13)

-**المحور الثالث:** غياب الرقابة القانونية دافع لامتلاك غير رسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية(14-20)

خامسا : أساليب المعالجة الإحصائية

الأسلوب الكمي: هذا الأسلوب ساعدنا في التفسير بدقة عن المعلومات التي تحصلنا عليها على شكل(أرقام) ، وذلك بالقدرة على تحليل المعطيات المتحصل عليها وتفسيرها بشكل صحيح

الأسلوب الكيفي: وهذا ما قمنا به من خلال تفسير وتحليل البيانات الواردة في الجداول

سادسا: العينة وكيفية اختيارها

إن الباحث الاجتماعي غير مخير في انتقاء نوع عينة بحثه إنما العامل الفعال في ذلك هو طبيعة مجتمع البحث وليس رغبته في اختيار عينة معينة أو سهولة تطبيق نوع من العينات، حيث تعتبر العينة من أهم الخطوات المنهجية التي تساعد الباحث في الحصول على معلومات دقيقة ويجب أن تكون هذه العينة ممثلة لمجتمع الدراسة.

1)- كيفية اختيار العينة:

العينة: أي مجموعة جزئية من المجتمع (معن ، 2004 ، ص 105)

باعتبار أن موضوع دراستنا يتمحور حول ظاهرة امتلاك غير رسمي للمجال في الأسواق الشعبية من طرف مجموعة من التجار البائعين الذين يمارسون نشاطاتهم في مجالات غير رسمية ، لذلك قمنا باختيار العينة المقصودة باعتبارها ملائمة لدراستنا لأن مجتمع بحثنا غير معروف

3)- حجم العينة:

في الدارسة لا توجد قائمة بأسماء المبحوثين ولا يعرف حجم مجتمع البحث لذلك قمنا باختيار عينة من (60) بائع يمتلك مجال معين داخل السوق الشعبي وأثناء تفريغ الاستبيان استبعدنا (10) لعدم صلاحيتها واستكمالها فأصبحت العينة (50) مبحوثا.

سادسا : مواصفات العينة:

ونقصد بمواصفات العينة خصائص المجتمع المراد دراسته وهي تشكل مقدمة لتحديد البيانات المتعلقة بالدراسة وهي عبارة عن البيانات الشخصية لأفراد العينة بحيث تمثل مسار الدراسة الميدانية، وفي هذا الإطار تتكون البيانات الشخصية من 03 أسئلة، لذلك حاولنا في دراستنا هذه عرض هذه البيانات في جداول بسيطة وأخرى مركبة وسوف نعرضها كما يلي :

المحور الأول:

حيث تناولنا في هذا المحور بعض الخصائص الشخصية التي تميز أفراد البحث، وهي عبارة عن إطار مرجعي لأي دراسة ميدانية إذ تقدم للباحث صورة عن مجتمع الدراسة ، وهذا ما يساعد في تحليل وتفسير البيانات الميدانية، حيث بينت لنا نتائج البيانات الشخصية جملة من الحقائق حول خصائص أفراد العينة حيث قمنا بتكميمها في الجداول التالية:

جدول رقم(01): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن

فئات السن	التكرار(ك)	النسبة المئوية %
[35 ـ 25]	13	% 26
[45 ـ 35]	20	% 40
[55 ـ 45]	11	% 22
[65 ـ 55]	6	% 12
المجموع	50	% 100

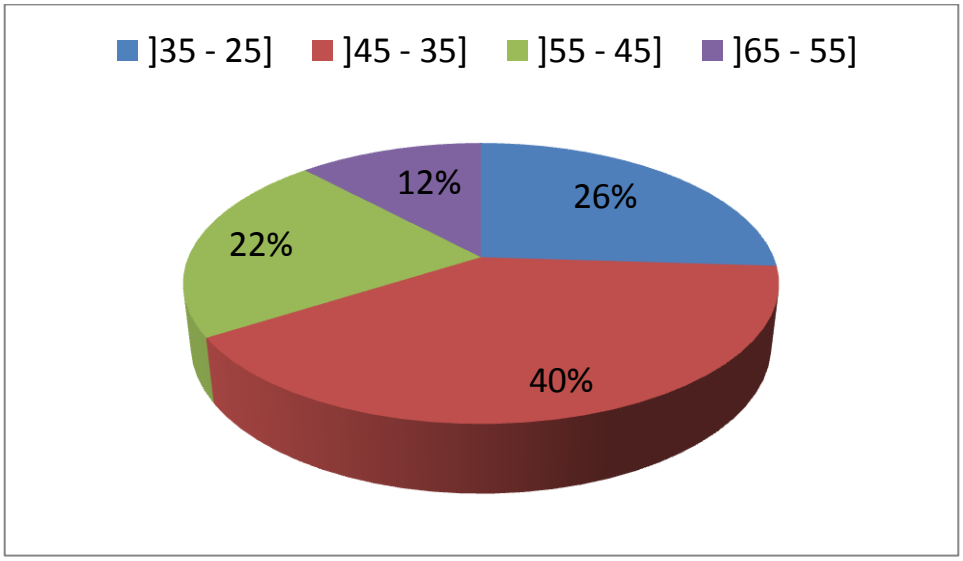

رسم بياني يوضح السن

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة سجلت هي في الفئة الأولى وهي فئة الشباب بنسبة: 78%

ـ فئة الكهول الذين تتراوح أعمارهم بين [35– 45[ب نسبة 10%

ـ الفئة الثالثة والتي تتراوح أعمارهم بين [45 – 55[وهم يمثلون أيضا فئة الكهول بنسبة تقدر ب: 8 %

ـ الفئة الأقل وهي الأخيرة [55 – 65[حيث تقدر نسبتها ب: 4 %

فقد تبين لنا من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (01) و هذا أن معظم أفراد مجتمع الدراسة هم من الشباب.

الجدول رقم (02) : يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة

المستـوى التعليمي	التكرار (ك)	النسبة المئوية %
ابتـــدائي	5	% 10
متـوسط	24	% 48
ثـــانوي	15	% 30
جـامعي	6	% 12
المـجموع	50	% 100

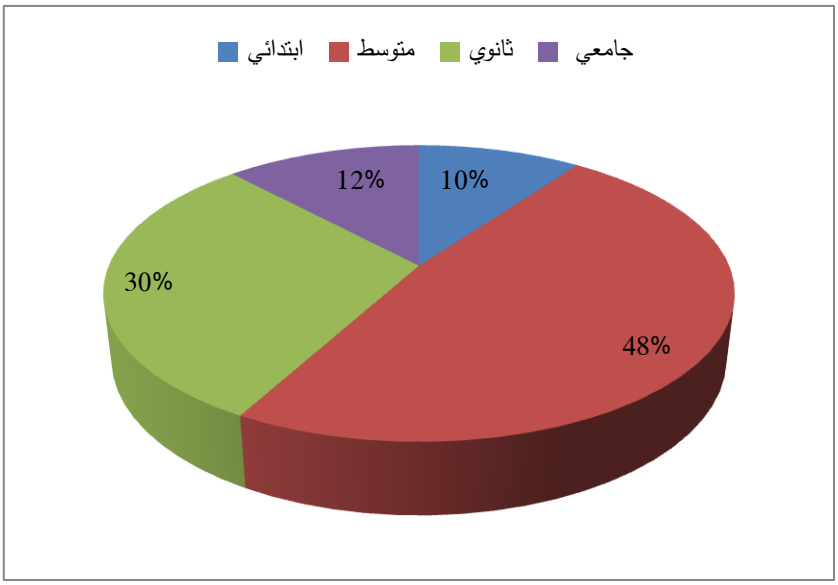

رسم بياني يوضح المستوى التعليمي

يسجل الجدول أن أكبر نسبة لأفراد العينة تتمثل في المستوى المتوسط والذي مثلته بنسبة 48 **%** يليه المستوى الثانوي بنسبة 30 **%**، بينما سجلت أقل نسبة لذوي المستوى الجامعي حيث قدرت بـ : 12 **%** وتليها النسبة الأخيرة لذوي المستوى الابتدائي بنسبة: 10 **%** في حين أن نسبة الأميين انعدمت.

إذن نلاحظ من خلال الجدول انخفاض المستوى التعليمي لأفراد العينة وهذا خاص بالمبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين [25 –35[وهي فئة الشباب الذين لم يواصلوا مشوارهم الدراسي وهذا ما يتضح من خلال (الجدول رقم 07) ، حيث تتسم وضعيتهم بالفقر والبطالة ومن هنا فإن معظم أفراد مجتمع البحث ينتمون إلى طبقة بسيطة التي تمر بظروف معيشية صعبة .

جدول رقم (03): يوضح الحالة العائلية لأفراد العينة

الحالة العائلية	التكرار (ك)	النسبة المئوية
أعـــزب	37	% 74
متـــزوج	10	% 20
مـــطلق	2	% 4
أرمـــل	1	% 2
المجـــموع	50	% 100

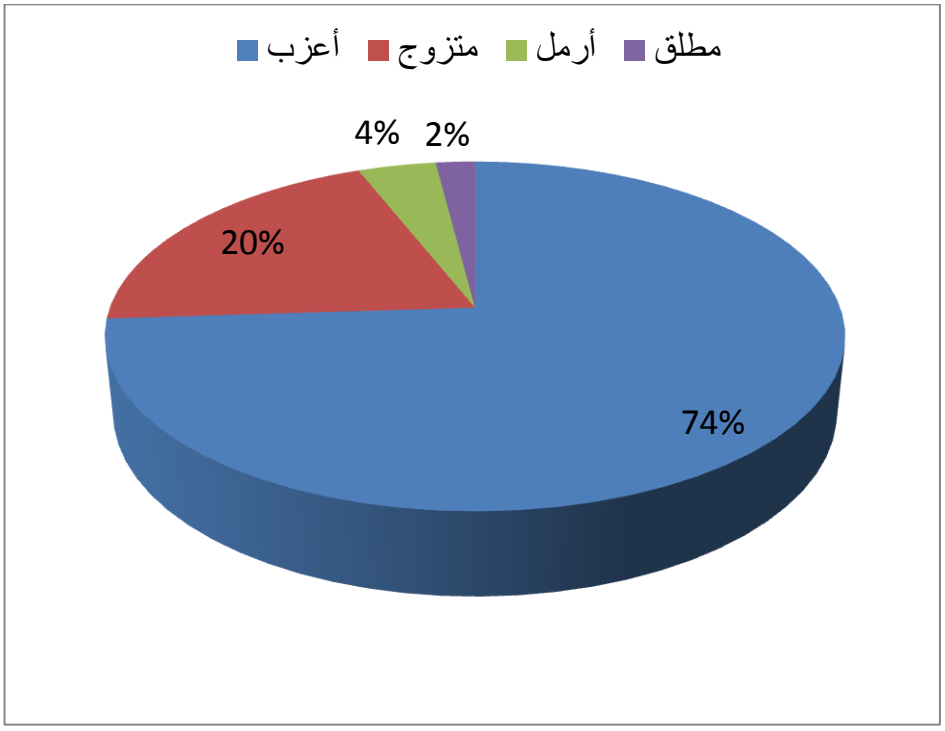

رسم بياني يوضح الحالة العائلية

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة العزاب تحتل المرتبة الأولى وذلك بنسبة تقدر بـ: 74 **%** تليها نسبة المتزوجين وقدرت بـ: 22 **%** ثم تأتي نسبة الأرامل والمطلقين بالتساوي حيث قدرت بـ: 2**%** فمن خلال احتكاكنا بأفراد مجتمع البحث تبين لنا أن طبيعة أفراد مجتمع البحث عبارة عن شباب بحيث أن ارتفاع نسبة العزاب هو أمر طبيعي ، خاصة أن هذه الفئة مستواها الدراسي متوسط وهذا ما لحظناه في الجدول الخاص بالمستوى التعليمي وهذا ما جعلها تجد الكثير من الصعوبات في الزواج بحكم تعقد الحياة أما نسبة المتزوجين والتي قدرت بـ 22 **%** هذه الفئة اغلبها تحمل شهادات ولا يعتبر هذا النشاط مصدر دخلهم الوحيد وهذا ما سوف يتضح في الجدول رقم (08).

أولا: تفريغ وتحليل البيانات الميدانية

المحور الثاني: تعتبر البطالة دافع لانتشار ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية

في هذا المحور قمنا بتكميم البيانات الواردة في الاستمارة من السؤال رقم 04- 13 في جداول بسيطة وأخرى مركبة وسنوضحها كالآتي:

جدول رقم (04) يمثل سبب اختيار المبحوثين لهذا السوق تحديدا

الاحتـمالات	التكرار(ك)	النسبة المئوية %
لأن الزبائن يرتادونه كثيرا	30	% 60
لأنه يناسبني	14	% 28
جودة السوق	6	% 12
المجمـــوع	50	% 100

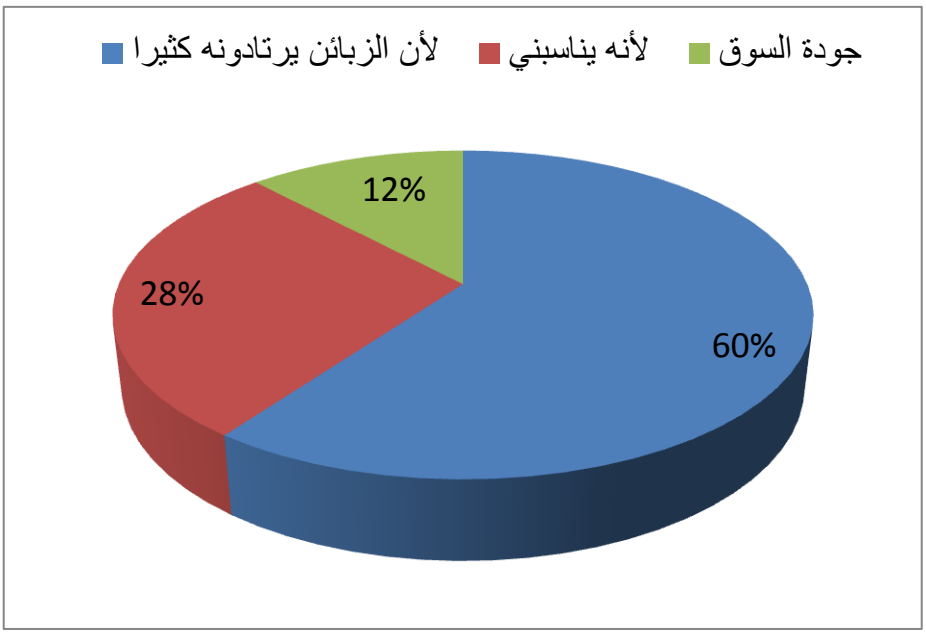

رسم بياني يوضح سبب اختيار المبحوثين لهذا السوق

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 60 **%** من المبحوثين اختاروا السوق الذي يمارسون فيه نشاطهم بسبب أن الزبائن يرتادونه كثيرا ، ونسبة 28 **%** من الأفراد صرحوا أن هذا السوق يناسبهم كثيرا ، أما النسبة الأقل وهي 12 **%** صرحوا بأن سبب اختيارهم لهذا السوق لممارسة نشاطهم يرجع إلى جودته .

جدول رقم (05): يوضح ممارسة أفراد العينة نشاطهم بالتحديد

الاحتمالات	التكرار(ك)	النسبة المئوية %
الطريـــــق	20	%40
الرصيـــــف	30	% 60
المجمـــــوع	50	%100

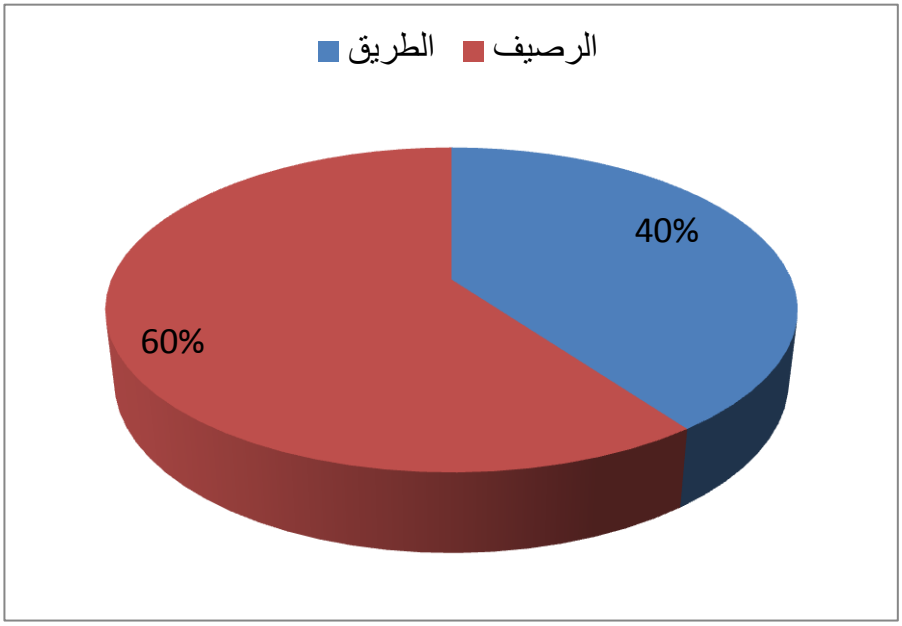

رسم بياني يمثل مكان ممارسة هذا النشاط بالتحديد

يوضح الجدول رقم (05) أن 30 **%** من أفراد العينة يمارسون نشاطهم على الرصيف، في حين أن نسبة 20 **%** يقومون بممارسة نشاطهم على الطريق.

إذن نلاحظ من خلال الجدول أن هناك مظاهر لامتلاك غير الرسمي للمجال حيث هناك فئة تمتلك الأرصفة وتمارس نشاطها وهناك فئة تمارس نشاطها وسط الطرق

جدول رقم (06): يوضح مدة ممارسة هذا النشاط

الاحتمالات	التكرار(ك)	النسبة المئوية
[5 ـ 2]	15	% 30
[8 ـ 5]	18	%36
[11 - 8]	12	%24
[14 - 11]	5	%10
المجمـــوع	50	%100

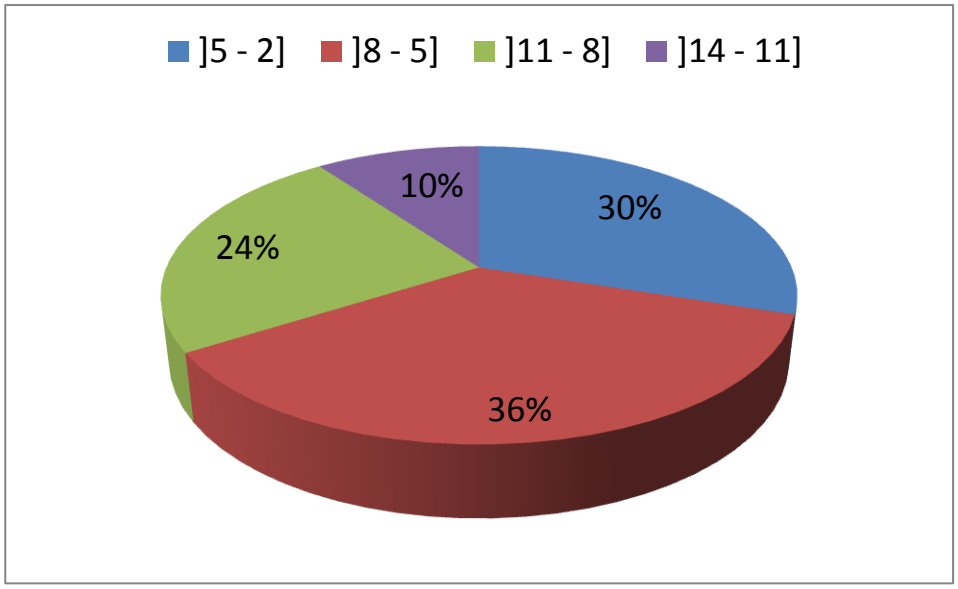

رسم بياني يوضح ممدة ممارسة هذا النشاط

يوضح الجدول رقم (06) أن المدة الثانية [5– 8[سنوات والتي تمثل مدة ممارسة هذا النشاط وهي اكبر نسبة حيث قدرت ب: 36 **%**، ثم تليها المدة الثانية [2– 5[والتي قدرت بنسبة 30 **%**، ثم تأتي المدة الثالثة [8 – 11[حيث تقدر نسبتها ب: 24 **%**، وتأتي الفئة الأخيرة وهي الأقل بنسبة 10 **%**

إذن نلاحظ من خلال الجدول أن أقل مدة لممارسة هذا النشاط هي النسبة المترفعة وهذا بحكم أن معظم أفراد العينة الذين يمارسون هذا النشاط هم من فئة الشباب لما تتطلبه هذه النشاطات من جهد وقوة عضلية، بينما أكبر مدة لممارسة هذا النشاط هي أقل نسبة وهذا راجع إلى أن هذه الفئة من كبار السن وهي فئة قليلة.

جدول رقم (07): يوضح الأسباب التي دفعتهم للممارسة هذا النشاط

الاحتمالات	التكرار (ك)	النسبة المئوية %
عدم وجود عمل ثابت	5	% 10
الخروج من الدراسة	20	%20
البطالة	25	%70
المجمـوع	50	%100

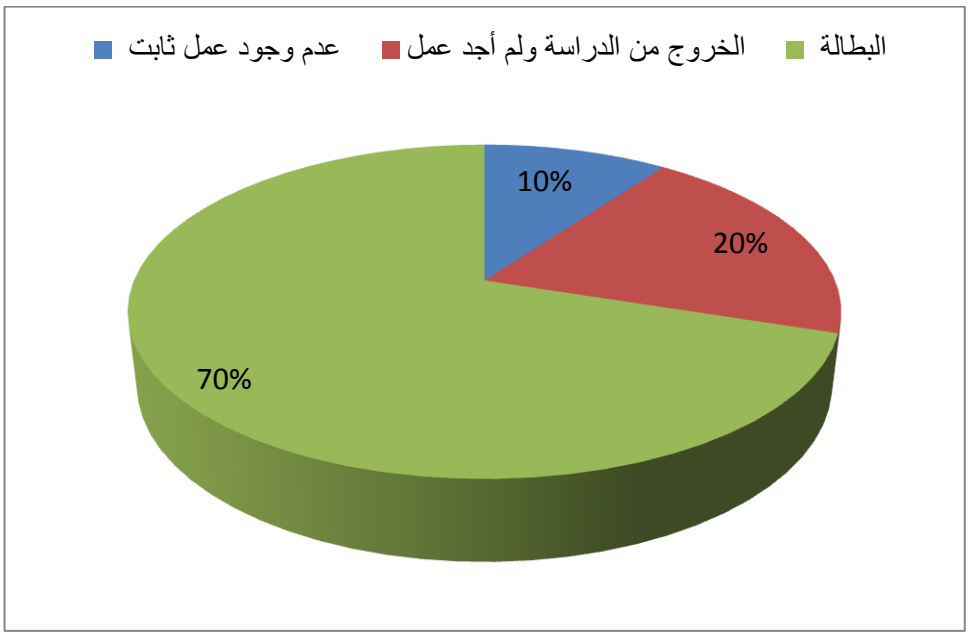

رسم بياني يوضح سبب ممارسة هذا النشاط

يوضح الجدول رقم (07) أن نسبة 70 **%** من أفراد العينة ترجع أسباب ممارستهم لهذا النشاط إلى البطالة وهي نسبة كبيرة، أما 20 **%** أجابوا بأن أسباب ممارستهم لهذا النشاط هو

الخروج من الدراسة بمعنى أنهم انفصلوا عن الدراسة في مستويات ضعيفة ومتوسطة ، وتأتي النسبة الأقل حيث قدرت ب: 10 **%** أن عدم وجود عمل ثابت جعلهم يمارسون هذا النشاط.

وهذا يعني أن البطالة باعتبارها النسبة الأعلى هي الدافع الرئيسي لممارسة هذا النشاط

جدول (08): يوضح اعتبار هذا النشاط مصدر دخلهم الوحيد

الاحتمالات	التكرار(ك)	النسبة المئوية %
نعم	44	%88
لا	6	%12
المجمـــوع	50	%100

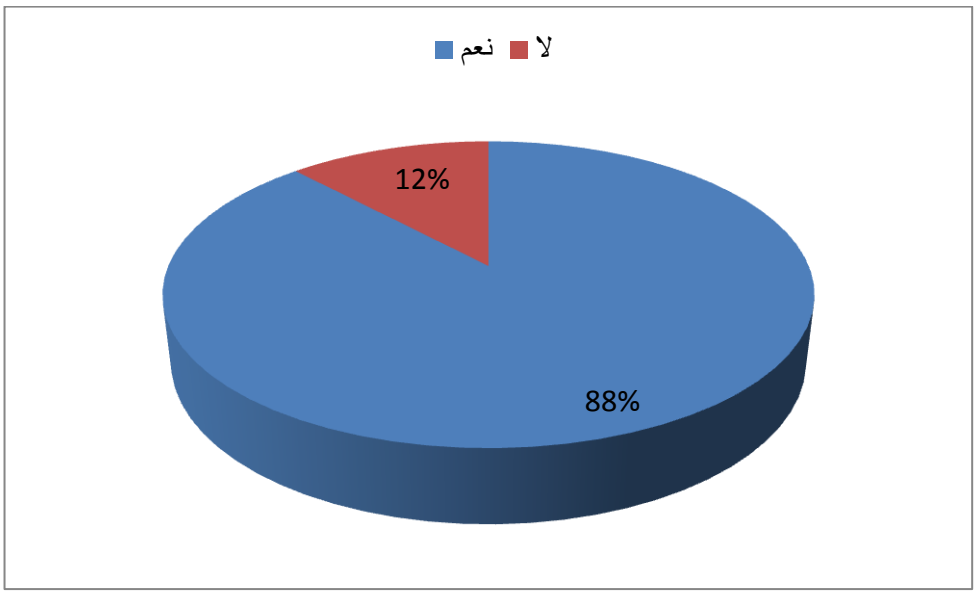

رسم بياني يوضح اعتبار هذا النشاط مصدر دخلهم الوحيد

يوضح الجدول رقم (08) أن نسبة 88 **%** من المبحوثين يعتبر هذا النشاط مصدر دخلهم الوحيد في حين سجلت النسبة الثانية وهي الأقل والتي قدرت ب 12 **%** أن هذا النشاط لا يعتبر مصدر دخلهم الوحيد.

جدول رقم (09) : يوضح امتلاكهم لهذا المجال

الاحتمالات	التكرار(ك)	النسبة المئوية %
دائـم	44	%88
مـؤقت	6	%12
المجمـوع	50	%100

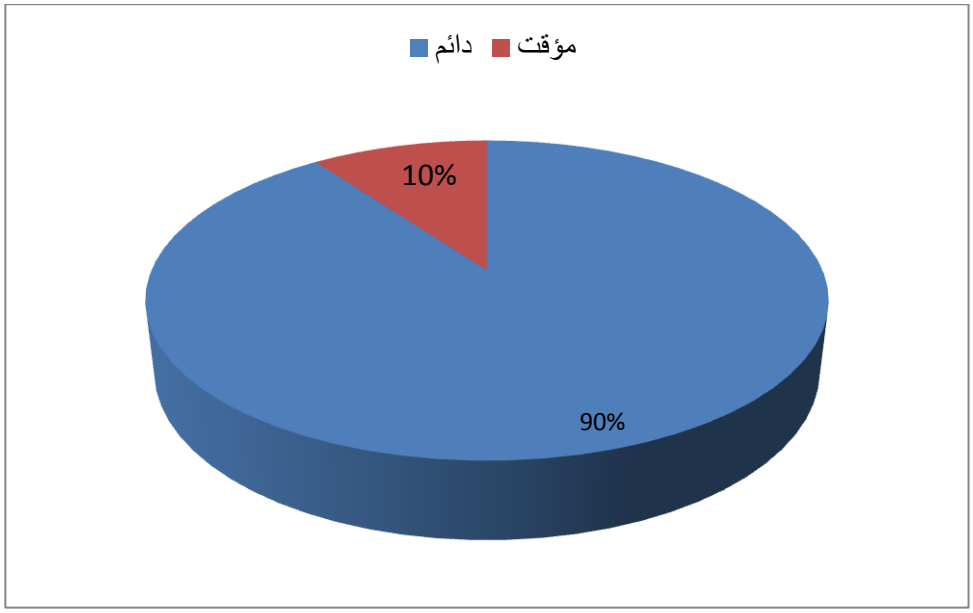

رسم بياني يوضح امتلاكهم للمجال

يوضح الدول رقم (09) أن معظم أفراد العينة يمتلكون المجال بصفة دائمة حيث قدرت بنسبة: 88 **%** وهذا راجع حسب تصريح بعض التجار إلى أن هذا النشاط مصدر دخلهم الوحيد بمعنى عملهم يتم طوال اليوم ، في حين سجلت النسبة الثانية 12 **%** من أفراد العينة الذين يمتلكون المجال بصفة مؤقتة وذلك بحكم أن هذا النشاط لا يعتبر مصدر دخلهم الوحيد.

جدول رقم (10) : يوضح السلع التي يعرضونها

الاحتمالات	التكرار(ك)	النسبة المئوية %
خضـــر	6	% 12
مشروبات	5	%10
ملابس	15	%30
أحذية	24	% 48
المجمـــوع	50	% 100

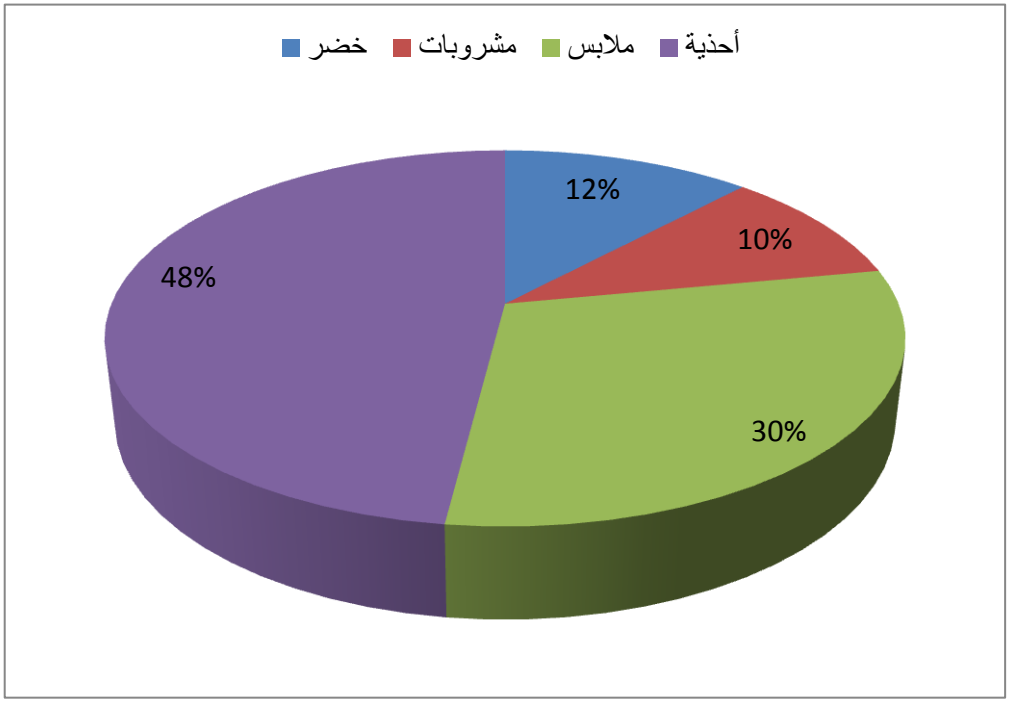

رسم بياني يوضح السلع التي يعرضونها

يوضح الجدول رقم (10) أن نسبة 48 **%** من أفراد العينة يعرضون الأحذية ، ثم تأتي النسبة الثانية والتي قدرت ب : 30 **%** من المبحوثين الذين يعرضون الملابس ، ثم تليها نسبة 12 **%** من المبحوثين الذين يعرضون الخضر، ثم تأتي النسبة الأخيرة والتي قدرت ب 10 **%** من المبحوثين الذين يعرضون المشروبات وهي نسبة قليلة.

حيث نلاحظ من خلال الجدول تنوع السلع التي يعرضها التجار الذين يمتلكون المجال بطريقة غير رسمية ، بين الخضر والمشروبات والأحذية

جدول رقم (11) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب رضاهم بممارسة هذا النشاط

الاحتمالات		التكرار (ك)	النسبة المئوية %
غير راض	أريد مكان خاص	15	%30
	أريد تسوية وضعيتي	9	%18
	لا يلبي احتياجاتي	14	%28
	المجموع الجزئي	38	%76
راض		12	%24
المجموع		50	%100

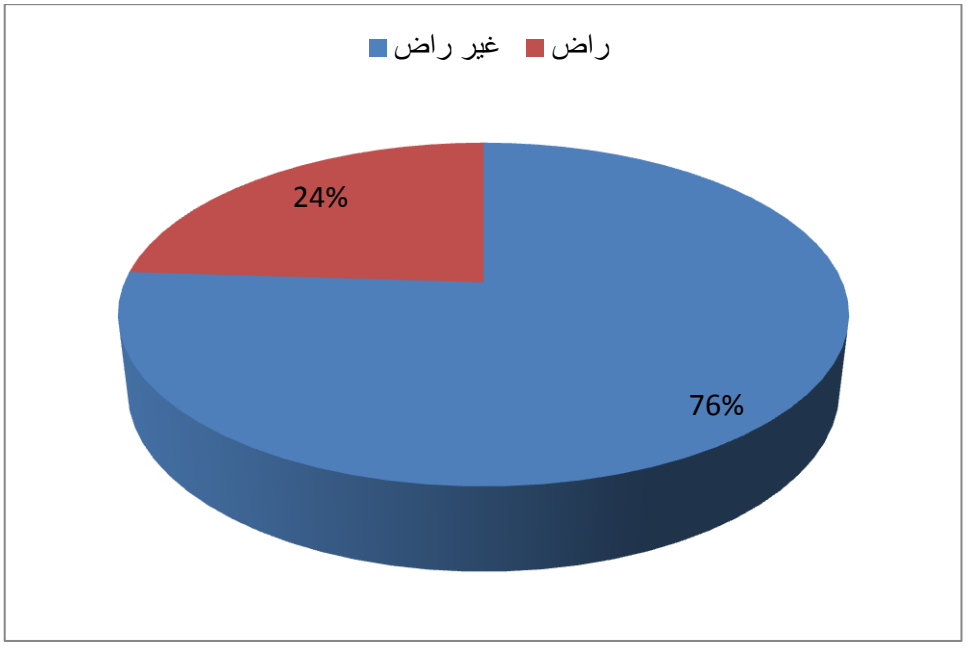

رسم بياني يوضح رضاهم بممارسة هذا النشاط

يوضح الجدول رقم (11) أن أكبر نسبة من أفراد العينة غير راضين بممارسة نشاطهم حيث قدرت بنسبة 76 **%** ، أما البقية في راضية بممارسة نشاطها وقد تمثلت بنسبة 24 **%** فبالنسبة للأفراد غير راضين بنشاطهم فإن 30 **%** صرحوا بأنهم يريدون مكان خاص لممارسة نشاطهم، وتأتي نسبة متساوية 18 **%** للذين صرحوا بأن هذا النشاط لا يلبي جميع احتياجاتهم أنهم ويريدون تسوية وضعيتهم.

جدول رقم (12) : يوضح الفترات التي يتم فيها ممارسة هذا النشاط

الاحتمالات	التكرار(ك)	النسبة المئوية %
الصباح	12	%24
الصباح والمساء	38	%76
المجمـوع	50	%100

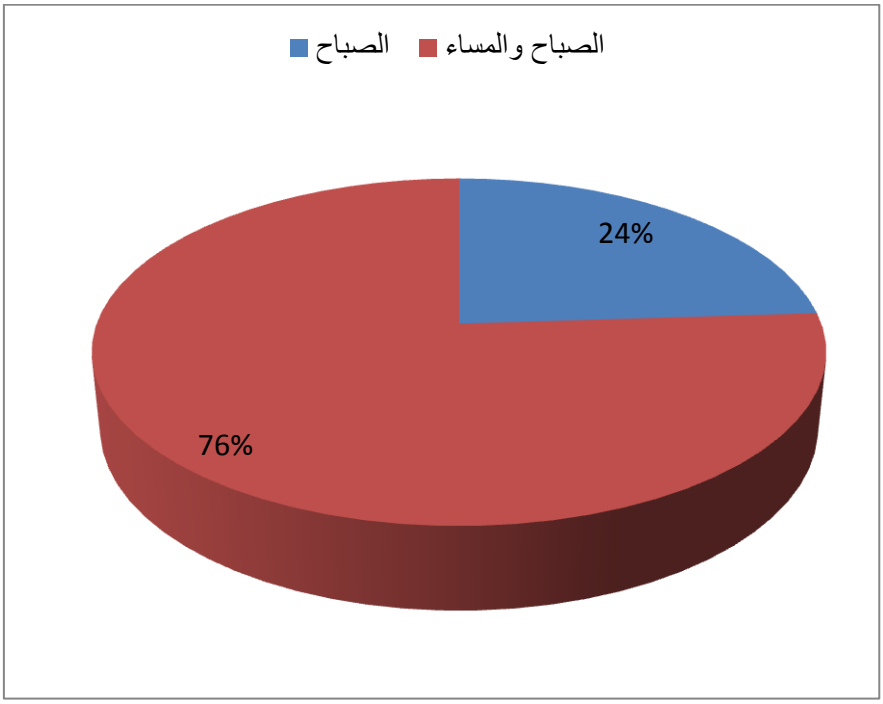

رسم بياني يوضح فترات ممارسة النشاط

يوضح الجدول رقم (12) أن نسبة 76 **%** أفراد العينة يمارسون نشاطهم صباحا ومساءا وذلك راجع إلى أن هذا النشاط يعتبر مصدر دخلهم الوحيد ويقومون بعملية البيع طوال اليوم في حين أن نسبة 22 **%** يمارسون نشاطهم في صباح ورجع ذلك حسب تصريح بعض المبحوثين أن هذا النشاط لا يعتبر مصدر دخلهم الوحيد.

جدول رقم (13): يوضح تعرضهم لمضايقات داخل السوق

الاحتمالات		التكرار(ك)	النسبة المئوية %
نعم	شجار مع التجار	25	% 50
	التعرض للسرقة	7	%14
	مناوشات مع الزبائن	11	%22
	المجموع الجزئي	43	%86
لا		7	%14
المجموع		50	%100

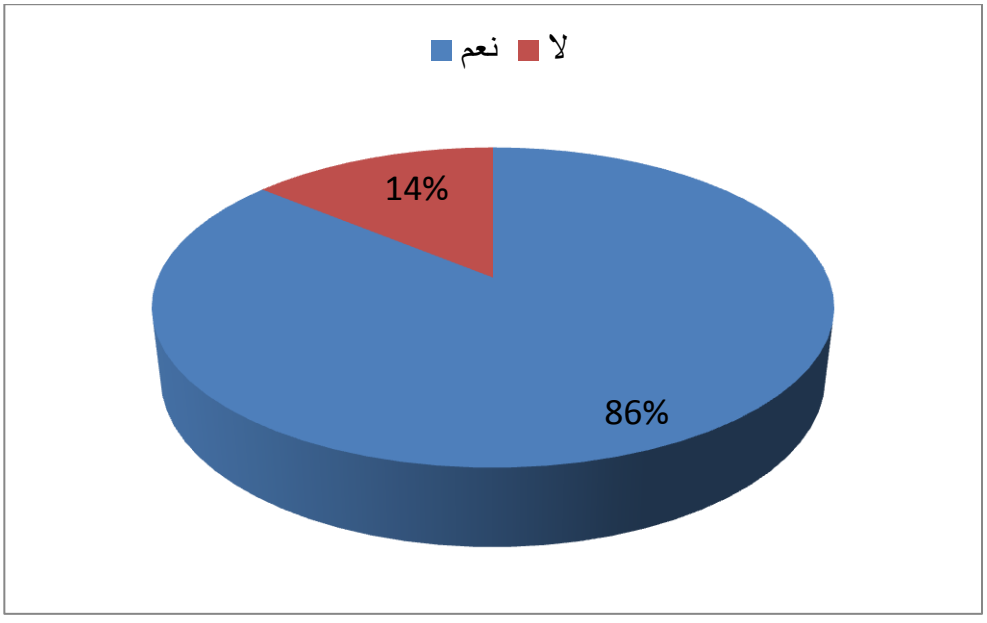

رسم بياني يوضح تعرضهم لمضايقات

يوضح الجدول رقم (13) أن اكبر نسبة من أفراد العينة والتي قدرت ب: 86 **%** تعرضوا لمضايقات في حيت سجلت نسبة 14 **%** من المبحوثين لم يتعرضوا لمضايقات داخل السوق

حيث اختلفت المضايقات من الشجار مع التجار بنسبة 50 **%** تليها المناوشات مع الزبائن بنسبة قدرت ب: 22 **%** أما أقل نسبة فتمثلت في السرقة ب: 14 **%.**

المحور الثاني: غياب الرقابة القانونية دافع لامتلاك غير الرسمي للمجال

في هذا المحور قمنا بتكميم البيانات الواردة في الاستمارة من السؤال 14 – 20 في جداول بسيطة وسنوضحها كالآتي :

جدول رقم (14) : يوضح وجود تصريح لممارسة هذا النشاط

الاحتمالات	التكرار(ك)	النسبة المئوية %
نـــعم	9	%18
لا	41	%82
المجمــوع	50	%100

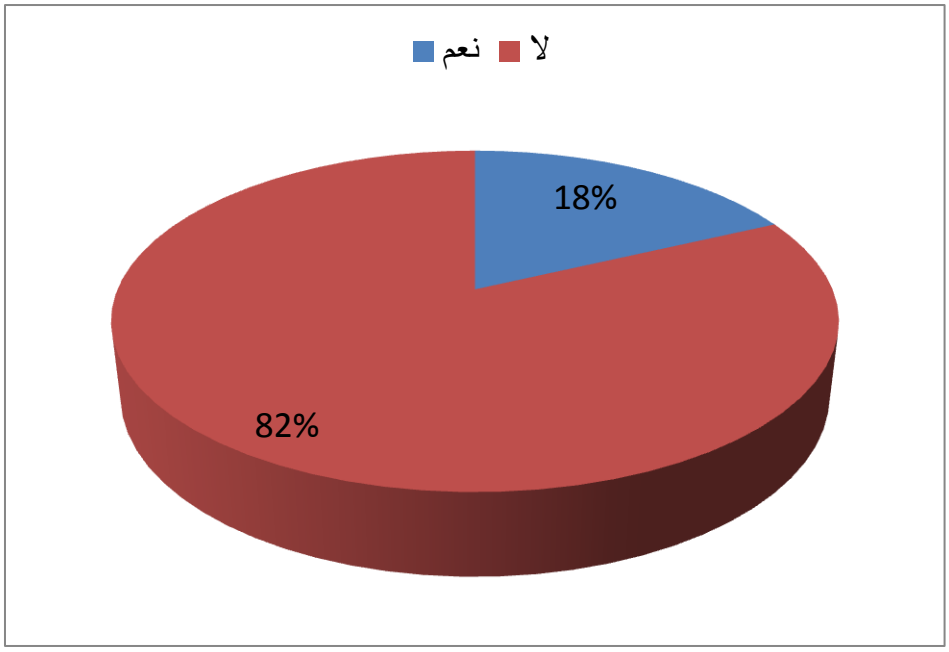

رسم بياني يوضح وجود تصريح لممارسة هذا النشاط

يوضح الجدول رقم (14) أن أكبر نسبة من أفراد العينة أجابوا ب "لا" بمعنى لا يملكون تصريح لممارسة هذا النشاط وهذا ما يعني أن هذا النشاط يتم بصفة غير قانونية وذلك يرجع لعدم امتلاكهم لأي سجل تجاري أو محل مستأجر، وهذا أمر طبيعي لأن هذه الفئة تقوم بعرض سلعتها على الأرصفة و وسط الطرقات، تليها النسبة الثانية ب 12 **%** أجابوا ب "نعم" أنهم يملكون تصريح أي أن نشاطهم يمارس بصفة قانونية.

جدول رقم (15): يوضح مراعاة السلعة عند وضعها

الاحتمالات	التكرار(ك)	النسبة المئوية%
كشف الأسعار	15	% 30
نظافة المكان	24	%48
حماية السلع من العوامل الطبيعية	11	%22
المجمـوع	50	%100

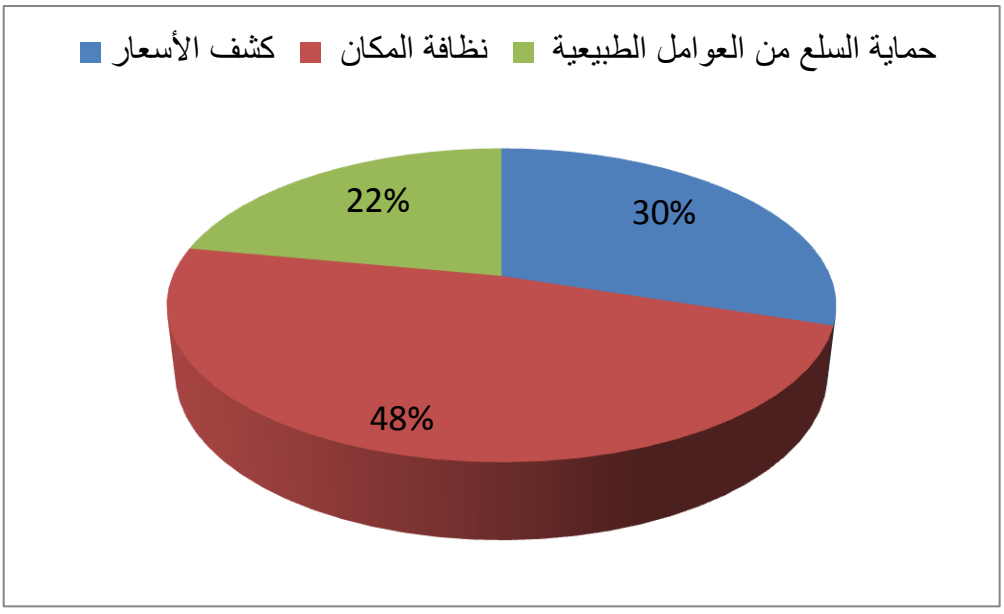

رسم بياني يوضح مراعاة السلع عند وضعها

يوضح الجدول رقم (15) أن أكبر نسبة من أفراد العينة والتي قدرت ب: 48 **%** يراعون نظافة المكان عند وضع سلعتهم، تليها نسبة 30 **%** من يراعي كشف الأسعار، وتأتي النسبة الأقل ب 22 **%** يقومون بحماية السلع من العوامل الطبيعية

إذن تختلف الإجابات عند وضع السلعة وذلك راجع لاختلاف السلعة فمنهم من يعرض الأحذية ومنهم من يعرض الخضر ومنهم من يعرض الملابس.

جدول رقم (16): يوضح تعرض المبحوث لضغوطات من طرف السلطات

الاحتمالات		التكرار(ك)	النسبة المئوية %
نعم	الطرد	15	% 30
	حجز السلع	1	% 2
	التهديد	4	% 8
	المجموع الجزئي	20	% 40
لا		30	% 60
المجموع		50	% 100

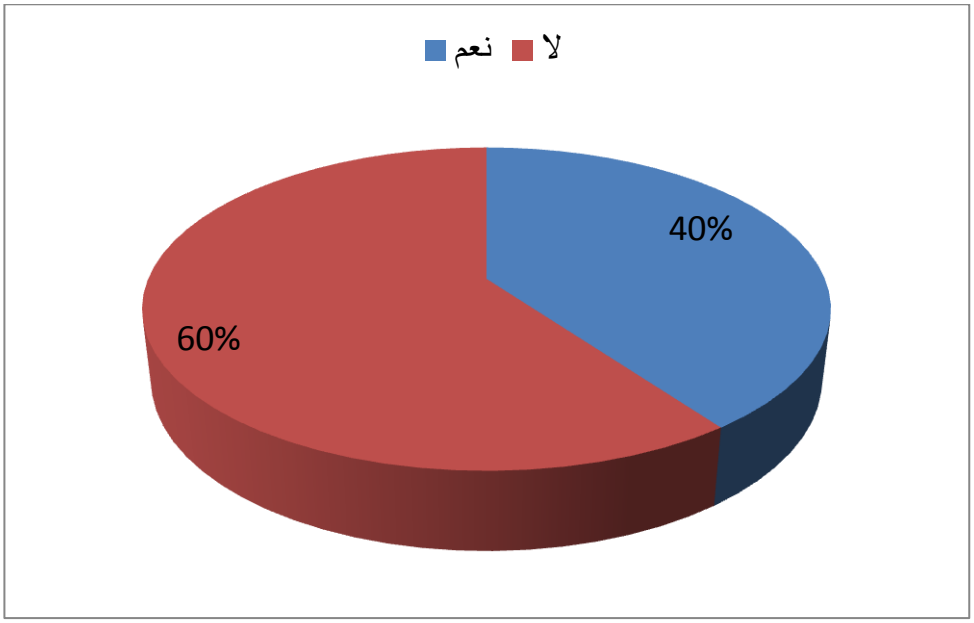

رسم بياني يوضح تعرض المبحوثين لضغوطات من طرف السلطات

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) الذي يبين مدى ممارسة السلطات لضغوطات على المبحوثين ومطالبتهم بتنظيم نشاطهم حيث أن أكبر نسبة والتي قدرت ب: 60 **%** لا يمارسون عليهم ضغوطات ، أما البقية الذين يمثلون نسبة 40 **%** خاصة بالمبحوثين الذين صرحوا بأن السلطات تمارس عليهم ضغوطات فتمثلت هذه الضغوطات بين الطرد بنسبة 30 **%** والتهديد بنسبة 8 **%** وحجز السلع بنسبة أقل ب: 2 **%**

جدول رقم (17): يوضح رأيهم في اهتمام السلطة بوضعيتهم

الاحتمالات	التكرار (ك)	النسبة المئوية %
نعـم	6	% 12
لا	44	% 88
المجمـوع	50	% 100

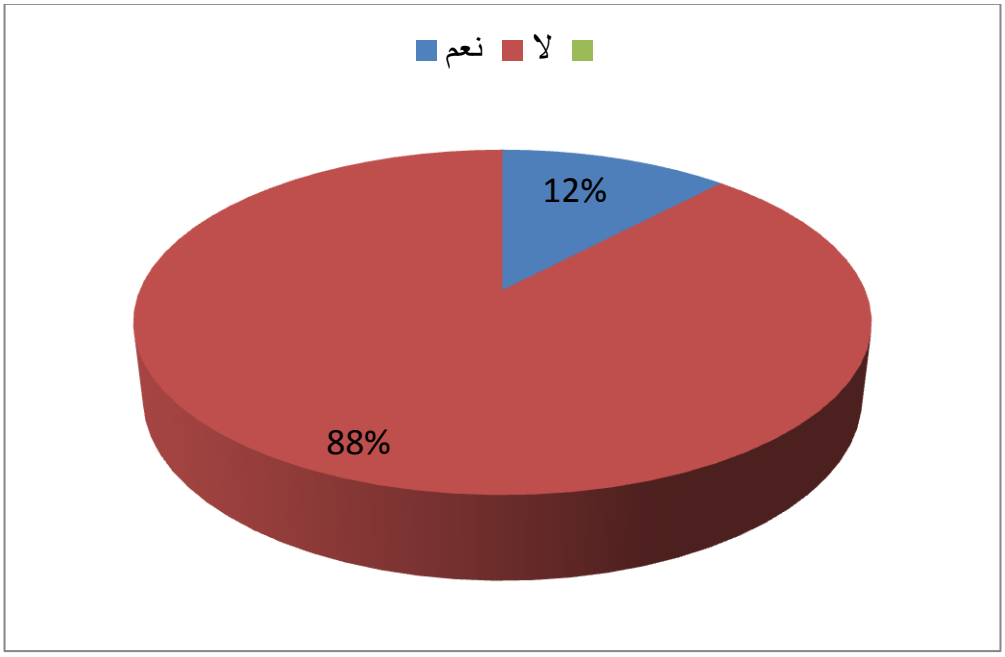

رسم بياني يوضح رأيهم في اهتمام السلطة بوضعيتهم

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن أكبر نسبة والتي قدرت ب : 88 **%** من أفراد العينة أجابوا بأن السلطات لا تهتم بوضعيتهم كما صرحوا أن امتلاكهم غير الرسمي للمجال

هو أمر مجبرين عليه وليس لديهم بديل أو خيار آخر فهم يعانون من مشكلة البطالة و أن ظروفهم المعيشية قاسية وهم غير قادرين على استئجار محلات، أما نسبة 8 **%** أجابوا بأن السلطات تهتم بوضعيتهم وهي نسبة قليلة.

جدول رقم (18): يوضح رأي المبحوثين في منحهم مكان خاص لممارسة نشاطهم

الاحتمالات	التكرار (ك)	النسبة المئوية %
نعـم	**46**	**% 92**
لا	**4**	**% 8**
المجمـوع	**50**	**% 100**

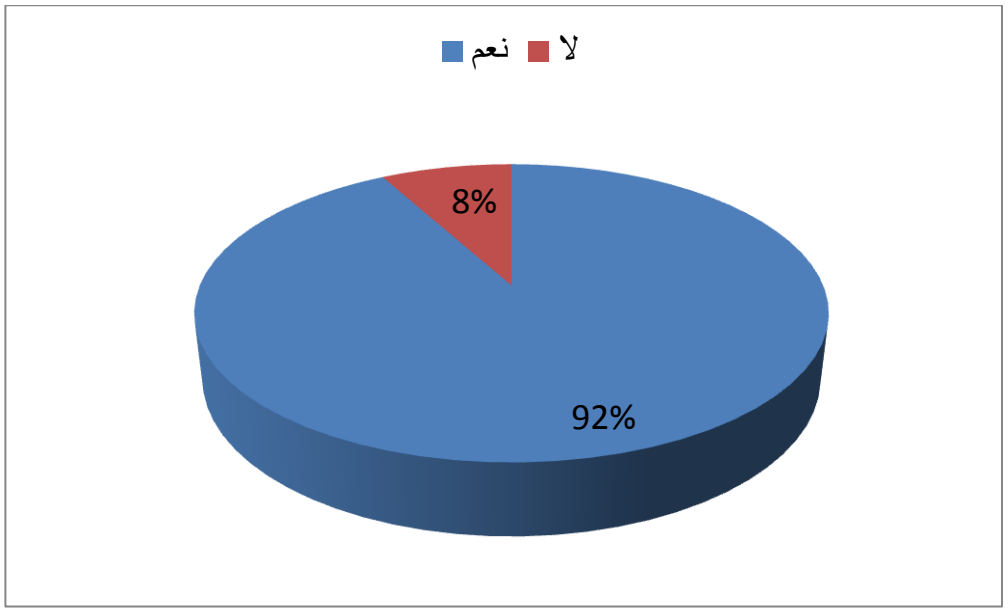

رسم بياني يوضح رأي المبحوثين في منحهم مكان خاص لممارسة نشاطهم

يوضح الجدول رقم (18) أن أكبر نسبة والتي قدرت بـــ: 88 **%** من أفراد عينة البحث أجابوا ب "نعم" أي أنهم يريدون مكان خاص لممارسة نشاطهم بشكل قانوني ويمتنعون عن امتلاكهم غير الرسمي للمجال في حين تأتي النسبة الأقل بـــ : 8 **%** أجابوا ب "لا" أي رفضهم لمنحهم مكان قانوني يمارسون فيه نشاطهم وذلك حسب تصريح بعضهم لا يريدون دفع الضرائب.

جدول رقم (19) : يوضح رؤية المبحوثين لمستقبلهم في هذه المهنة

الاحتمالات	التكرار(ك)	النسبة المئوية %
غير معروف	24	% 48
غير ناجح	17	% 34
لا تبني مستقبل	9	% 18
المجمـــوع	50	% 100

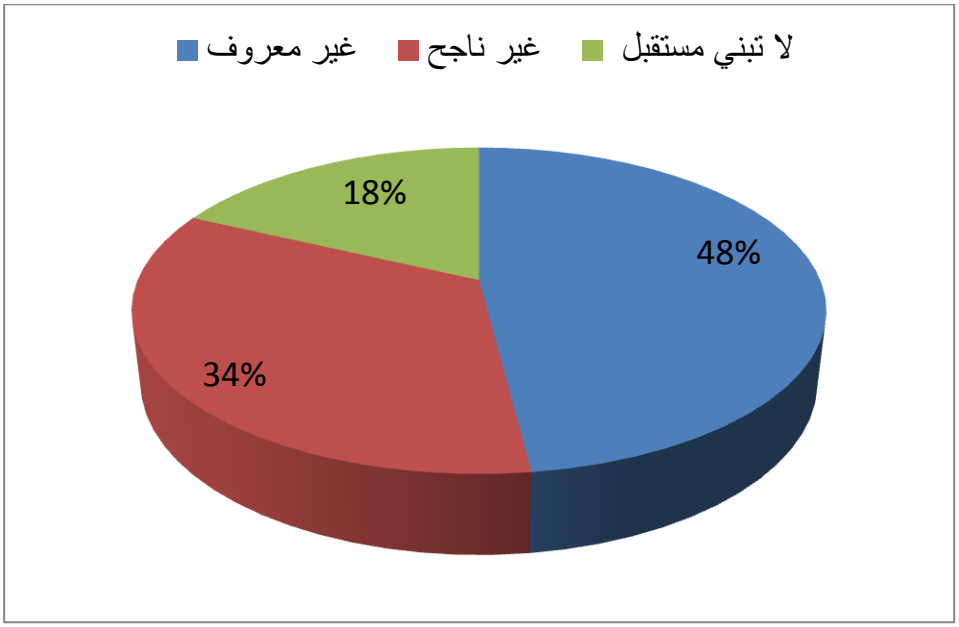

رسم بياني يوضح رؤية المبحوثين لمستقبلهم في هذه المهنة

يوضح الجدول رقم (19) المتعلق برؤية أفراد عينة البحث لمستقبلهم في هذه المهنة حيث أن اكبر نسبة والتي قدرت ب: 48 **%** أجابوا بأن مستقبلهم غير معروف ومجهول،أما نسبة 34 **%** يرون بأن هذه المهنة لا تبني لهم مستقبل و في ظل صعوبة وتعقد الحياة،أما نسبة 18 **%** يرون بأن هذه المهنة ناجحة ومربحة.

ثانيا: عرض وتحليل وتفسير النتائج في ضوء فرضيات الدراسة

1)- النتائج الخاصة بالفرضية الجزئية الأولى

تعتبر البطالة دافع لانتشار ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية

خلصت الدراسة إلى صدق هذه الفرضية ويتضح ذلك من خلال الأفراد الأسئلة المطروحة في الاستمارة ، حيث تبين من خلال الجدول رقم(07) أن البطالة والتي قدرت بنسبة 70 **%** هي دافع رئيسي لممارسة التجارة غير الرسمية عن طريق البيع على الأرصفة والممرات المتواجدة داخل الأسواق الشعبية كما تبين أن معظم الذين يملكون المجال بطرق غير رسمية هم من فئة الشباب الذين لم يجدوا مناصب شغل وهذا ما يوضحه الجدول رقم (01)

2)- النتائج الخاصة بالفرضية الجزئية الثانية

غياب الرقابة القانونية دافع لامتلاك غير الرسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية

تبين الدلائل الإحصائية للجدول رقم (14) أن نسبة 82 **%** من أفراد العينة ليس لديهم تصريح لممارسة نشاطاتهم وهذا ما يؤكد أنهم يمارسون نشاطهم بصفة غير قانونية،أن غياب الرقابة القانونية دفع التجار غير الرسميين في امتلاك غير الرسمي للمجال وهذا ما يتضح من خلال الجدول رقم(16) بحيث أن نسبة 60 **%** من أفراد العينة صرحوا أن السلطات لا تمارس عليهم ضغوطات مقارنة بنسبة المبحوثين الذين صرحوا أن السلطات المعنية تمارس عليهم ضغوطات وهي أقل بنسبة 40 **%** وهذا ما يعني أن السلطات المعنية لا تمارس عملها بصفة دائمة

ومن خلال جداول النتائج نقول أن الفرضية قد تحققت نسبيا أي أن غياب الرقابة القانونية دافع في انتشار ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال، وهذا ما أدى إلى تمرد هذه الفئة من التجار.

3) النتائج الخاصة بالفرضية العامة

من خلال ما توصلت إليه نتائج الفرضيات الجزئية التي لها علاقة بالفرضية العامة، حيث تبين أن هناك دوافع أدت إلى انتشار ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال

وبالنظر إلى نتائج الجداول رقم (05) و(07) يتضح أن هناك فئة من التجار من يمتلك المجال بطريقة غير رسمية فمنهم من يمارس نشاطه على الأرصفة بنسبة 60 **%** ومن منهم من يمارس نشاطه وسط الطرقات بنسبة 40 **%** وهذا ما يؤثر سلبا على الصورة النظامية للسوق ، كما تبين لنا من خلال نتائج الفرضيات الجزئية أن الدوافع الرئيسية لانتشار هذه الظاهرة هي البطالة خاصة لدى الشباب الذي لم يجد عمل رسمي ،كذلك غياب الرقابة القانونية مما فتح المجال للتجار غير الرسميين بممارسة مختلف النشاطات .

ثالثا: النتائج العامة

من خلال ما تقدم عن موضوع الدراسة التي جاءت بهدف التعرف على ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية وهذا من خلال عرض وتفسير وتحليل النتائج التي توحي بصدق الفرضيات الجزئية ، وبالتالي تحققت الفرضية العامة التي مفادها أن هناك دوافع أدت إلى انتشار ظاهرة امتلاك غير رسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية، ففي مدينة بسكرة توجد الكثير من الأسواق منها المنظمة و منها غير المنظمة منها الايجابي ومنها السلبي، فعند قيامنا بالدراسة على مجموعة من الأسواق وجدنا الكثير من الظواهر السلبية منها امتلاك

المجال غير رسمي والذي ينعكس سلبا على الفرد والمجتمع وعلى الصورة الطبيعية والنظامية للسوق.

خاتمة:

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه الذي أعانني على إتمام هذا البحث ولقد اتضح من خلال الدراسة أن ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال ظاهرة انتشرت في الآونة الأخيرة خاصة داخل الأسواق ، فقد تبين من خلال الدراسة إلى أن هذه الظاهرة نشأت و انتشرت لدوافع عديدة من بينها بطالة الشباب الذي لم يجد عمل ضمن النظام الرسمي ، وغياب الرقابة القانونية من السلطات المعنية التي لا تؤدي دورها بصفة دائمة ، مما جعل هذه الظاهرة تنتشر على نطاق واسع والتي أثرت سلبا على الفرد والمجتمع ولعل أبرز هذه الآثار ، تعطيل حركة المرور ، انتهاك حرمة الغير ، انتشار الفوضى كما أثرت على الصورة النظامية للأسواق

وفي الأخير وانطلاقا مما تطرقنا إليه حول ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية فمن خلال النتائج المتحصل عليها ومن خلال هذا البحث المتواضع نعتقد أننا لم نغطي الموضوع من جميع جوانبه و إنما حاولنا الإشارة إليه عن طريق محاولة البحث عن الدوافع التي أدت إلى ممارسة هذه غير الرسمية ، ولعل هذه الدراسة تفتح المجال لدراسات اجتماعية أكثر عمقا تتيح للباحثين الكشف عن دوافع أخرى أدت إلى ظهورها ومحاولة طرح أساليب للتخلص منها ودمج هذه الفئة التي تمارس هذه الأنشطة ضمن النظام الرسمي

المقـترحات:

ـ الرقابة الدائمة في مختلف الفضاءات (أسواق ، حدائق ،،،،،)

ـ تطبيق القانون بكل صرامة على المتاجرين الفوضويين

ـ محاولة إدراج هذه الفئة من التجار ضمن النظام الرسمي(كتوفير محلات تجارية ، توفير مناصب شغل لحاملي الشهادات)

ـ تنظيم المرافق التجارية

قائمة المراجع

المعاجم:

1) المعجم الوسيط ، اللغة العربية المعاصر ، الرائد لسان العرب ، القاموس المحيط قاموس عربي

2) أنطوان ، نعمة ، (2001) ، المنجد ، في اللغة العربية المعاصرة ، دار المشرق للنشر ،ط 2، بيروت

3) مذكور، مصطفى إبراهيم، (1975)، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة للكتاب، بيروت

الكتب :

1) البياتي ، محمود ، (2008) ، منهجية وأساليب البحث العلمي ، دار الحامد عمان

2) الرشيد، بشير صالح، (2000)، مناهج البحث التربوي، القاهرة، دار الكتاب الحديث

3) سامعي، إسماعيل، (2007)، معالم الحضارة العربية الإسلامية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية

4) زرواتي ، رشيد ، (2008) ، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ،ط3، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة

5) غرايبية فوزي وآخرون ، (2002) ، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، ط3 ، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع

6) ربحي ، مصطفى عليان ،(2001) أساليب البحث العلمي الأسس النظرية والتطبيق العلمي ، ط4 ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع

7) رجم، نصيب ، (دون سنة) ، دراسة السوق ، عنابة ، دار العلوم للنشر والتوزيع

8) توفيق ، محمود ، (2007) ، منهجية البحث العلمي ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية

9) عبيدات ، محمد ، (1999) منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات ، ط2، الأردن ،دار وائل للنشر

10) عبيدات ، ذوقان ، (2002) ، البحث العلمي البحث النوعي والبحث الكمي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

11) عوض الله ، زينب حسين ، (2004) ، مبادئ علم الاقتصاد ، عنابة ، دار الجامعة الجديدة

الرسائل والأطروحات

1) براح ، أحمد ، (1990 ـ 1991) ، الوظيفة الاجتماعية للأسواق التقليدية في المجتمع الجزائري ، دراسة لسوق نسوي بمنطقة مليانة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر معهد علم الإجتماع

2) دريس، نوري ، (2006 ـ 2007) ، استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية، دراسة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص علم الإجتماع الحضري ، جامعة محمد منتوري قسنطينة

3) قارة ملاك ، (2009 ـ 2016) ، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة علوم في علوم الاقتصاد ، جامعة منتوري محمد قسنطينة

4) عنون ، نور الدين ، (2012) ، دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية حالة مدينة باتنة ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ، علوم التهيئة العمرانية ، جامعة محمد منتوري قسنطينة

الدراسات :

1) يعقوب ، عبد الله ، (دون سنة) ، كيفيات إدماج الأسواق ضمن الإطار القانوني للنسيج التجاري ، بشار ، مصلحة ملاحظة السوق والإعلام الاقتصادي

2) فاصل ، فارس عباس ، (1430هـ) ، دراسات موصلية ، العدد الخامس والعشرون

3) فاروق ، أحمد مصطفى ، (2008) ، دراسات في التراث الشعبي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الإسكندرية

المقالات والمجلات

1) القريشي ، طالب عبد الكريم ، (2012) ، الظاهرة الاجتماعية عند إميل دوركايم (تحليل اجتماعي)، مجلة دراسات إسلامية معاصرة ، السنة الثالثة ، العدد السادس

2) بودراع ، جمعي ، (2000) ، دور الجماعات المحلية في تنظيم وحماية الأملاك العمومية للطرقات ، الملتقى الثالث ،الجزائر

3) مجموعة من المؤلفين،(2012)، مقالة مستلة من دائرة المعارف العالم الإسلامي، البازار السوق في التراث الإسلامي ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، بيروت

4) عمر، عبد الهادي ، (2012) مداخلة بالمركز الوطني لتكوين المكونين ، قرطاج

الملاحق

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع الحضري

رقم الاستمارة :...

استمارة استبيان بعنـــوان :

ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية (دراسة ميدانية في سوق زقاق برمضان وسوق البخاري وسوق الأربعاء بمدينة بسكرة)

إعداد الطالبة :

سعد الله حورية

إشراف الدكتور :

ميدني شايب ذراع

المعلومات الواردة في هذه الاستمارة تظل سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

السنة الجامعية 2018 – 2019

I-البيانات الشخصية

1) السن : .....

2) المستوى التعليمي : أمي ☐

ابتدائي ☐

متوسط ☐

ثانوي ☐

جامعي ☐

3) الحالة العائلية :

أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

II–بيانات متعلقة بالبطالة دافع لامتلاك غير الرسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية

4) لماذا اخترت الرصيف تحديدا لممارسة عليه هذا النشاط؟

.....

5) أين تمارس نشاطك بالتحديد؟

الطريق ☐

الرصيف ☐

6) منذ متى بدأت تمارس نشاطك ؟

.....

7) ما هي الأسباب التي دفعتك لممارسة هذا النشاط ؟

.....

8) هل يعتبر هذا النشاط مصدر دخلك الوحيد ؟

نعم ☐ لا ☐

9) هل امتلاكك لهذا الرصيف بشكل :

دائم ☐ مؤقت ☐

10) ما هي السلع التي تعرضها ؟

خضر ☐ سلع ومشروبات ☐ ملابس ☐ أحذية ☐

11) هل أنت راض بممارسة هذا النشاط ؟

راض ☐ غير راض ☐

12) ما هي الفترات التي يتم فيها ممارسة هذا النشاط ؟

.....

13) هل تعرضت لمضايقات داخل السوق ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا تعرضت كيف تتم عملية المضايقة ؟

.....

III- بيانات متعلقة بغياب الرقابة القانونية دافع لامتلاك غير الرسمي للمجال

14) هل لديك تصريح لممارسة هذا النشاط ؟

نعم ☐ لا ☐

15) عند وضع سلعتك هل تراعي ماذا تراعي ؟

كشف الأسعار ☐ نظافة المكان ☐ حماية السلع من العوامل الطبيعة ☐

أخرى تذكر .....

16) هل تعرضت لمضايقات من طرف السلطات ؟

نعم ☐ لا ☐

17) إذا تعرضت لمضايقات كيف تتم ؟

.....

18) هل تهتم السلطة بوضعيتك ؟

نعم ☐ لا ☐

19) لو تم منحك مكان لممارسة نشاطك بشكل قانوني فهل تمتنع عن هذه الممارسة ؟

نعم ☐ لا ☐

20) كيف ترى مستقبلك في هذه المهنة ؟

.....

توضح الضجيج وتعرقل حركة المرور

المصدر: http//qafila.com

توضح المخلفات التي يتركها تجار بعد ممارسة نشاطهم

المصدر : من إعداد الطالبة

تحكيم استمارة الاستبيان:

تم تحكيم الاستمارة الاستبيان من طرف

1) د. شوقي قاسمي

2) د. تمرسيت فتيحة

3) د. لبعل أمال

ملخص الدراســـة :

لقد جاءت الدراسة بعنوان ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية، حيث يعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع التي تجدر على الباحثين والمختصين البحث فيها لما ينتج عنه من سلبيات على الفرد والمجتمع وعلى صورة النظام العام لمختلف المجالات

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على الأسواق الشعبية لأن امتلاك غير الرسمي للمجال كثيرا ما يمارس داخل السوق الشعبي بحكم أنها مصدر دخل لذوي الطبقة الهامشية حيث قمنا بالدراسة على ثلاث أسواق في مدينة بسكرة فجاء التساؤل الرئيسي كالتالي:

ـ هل هناك دوافع أدت إلى انتشار ظاهرة امتلاك غير رسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية

ومن هنا تم صياغة جملة من الفرضيات كإجابات مؤقتة نسعى من خلالها ، التأكد من صحتها

الفرضية العامة: هناك دوافع أدت إلى انتشار ظاهرة امتلاك غير رسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية

الفرضيات الجزئية:

- ❖ الفرضية الأولى: تعتبر البطالة أساسي دافع لامتلاك غير الرسمي للمجال داخل الأسواق الشعبية
- ❖ الفرضية الثانية : غياب الرقابة القانونية دافع لامتلاك غير الرسمي للمجال

وقد كان الهدف من هذه الدراسة هو التعريف بالموضوع المتمثل في ظاهرة امتلاك غير الرسمي للمجال و معرفة مدى حجمها والدوافع التي أدت إلى انتشارها خاصة داخل السوق الشعبي

ومن أجل تحقيق هذه الفرضيات قسمنا الدراسة إلى خمسة فصول ، حيث خصصنا ثلاثة للجانب النظري وفصلين للجانب الميداني ، وقد استعنا في هذه الدراسة بوسائل أدوات منها : الملاحظة ، الاستمارة ، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يعد المنهج الملائم لدراستنا ، كما احتوت الاستمارة على 50 تاجر تم اختيارهم بصفة قصدية ، ومن خلال هذه البيانات التي تم جمعها ، توصلت دراستنا إلى النتائج التالية :

ـ انتشار وتوسع هذه الظاهرة

ـ البطالة من الدوافع الأساسية التي أدت إلى ممارسة الأنشطة غير الرسمية (امتلاك غير الرسمي للمجال)

ـ غياب الرقابة القانونية أدى إلى انتشار هذه الظاهرة

بالرغم من وجود قوانين تمنع من ممارسة الأنشطة غير الرسمية ، إلا أنها انتشرت وعلى نطاق واسع وذلك بسبب عدم ممارسة السلطات المعنية عملها بشكل صارم .